



الجلسة ٦٢٧٠

الجمعة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والمهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد ليو زمين
	غابون السيد إيسوزي - نغونديت
	لبنان السيد سلام
	المكسيك السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	النمسا السيد ماير هارتنع
	نيجيريا السيد أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استراتيجيات الانتقال والخروج

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2010/67)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

استراتيجيات الانتقال والخروج

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2010/67)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، وأوروغواي، إيطاليا، باكستان، بنغلاديش، رواندا، الفلبين، مصر، المغرب، نيبال والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعترز، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة سوزانا ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني؛ والسيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة إلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ والسيد مايكل فون در شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون؛ والسيد هانز بيتر فتيخ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/67، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أرحب بوجود الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا على أخذ زمام المبادرة لتركيز انتباهنا على المسألة الهامة جدا المتمثلة في استراتيجيات الانتقال والخروج في عمليات حفظ السلام.

إن هدفنا ينبغي أن يكون واضحاً جداً بأوسع معني لتلك العبارة. وينبغي أن يعمل بدأب أصحاب الخوذ الزرق أنفسهم لوضع حد لعملهم، ولكن من الطبيعي هناك قدر كبير من الوقت بين البداية والنهاية لأي عملية والمراحل العديدة التي تمر بها. والطريق الذي ينبغي اتباعه محفوف بالصعوبات والمخاطر والنكسات والمشاكل.

(تكلم بالإنكليزية)

السلام، فقد يكون في شكل بعثة سياسية خاصة، أو مكتب لبناء السلام أو يأخذ أي شكل آخر. وربما يكون ذلك الوجود كبيرا في حجمه ومتعدد الأبعاد أو صغيرا في حجمه ومتخصص. ومهما يكن عليه الأمر، لا بد لأنشطة حفظ السلام أن تمهد السبيل أمام المرحلة المقبلة.

إن إحلال السلام المستدام يستوجب استراتيجية طموحة توحد جهود جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعزز من القدرة الوطنية. وقد شهد العقد الماضي زيادة مستمرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وليس بوسع أحد أن يتنبأ بالمستقبل، ولكن من المرجح في السنوات المقبلة أن نركز اهتمامنا بقدر كبير ليس على وزع بعثات جديدة، ولكن على ضمان أن يكون بوسع البعثات الحالية - والوجود الذي سيخلفها - توطيد دعائم السلام ودعم الاستقرار الدائم ليتسنى لهذه البعثات الانسحاب.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن أي بعثة من بعثات حفظ السلام تقتضي دخولا حسنا. وقد تم التشديد على هذا في تقرير مجلس الأمن لعام ٢٠٠١ المعنون "لا خروج بدون استراتيجية". واسمحوا لي أن أذكر بأن أحد واضعي ذلك التقرير، أندرو غرين، كان من بين الذين قضوا نجبهم في الزلزال الذي وقع في هايتي. غير أن تركته ستظل حية في أي تقرير، وستظل توصياته صالحة. وعبارة دخول حسن تعني أن كل ولاية لأي عملية من عمليات حفظ السلام تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وهذا يعني شق طريق خال من العنف ومن خلال عملية سلام قوية ومستدامة. ويعني وضع هدف واضح ومفصل يمكن أن تكون ملكيته مشتركة بين ذوي المصالح الوطنيين والمجتمع الدولي. ويعني تخصيص قدر كاف من الموارد البشرية والمادية في الوقت المناسب - بما في ذلك، إن اقتضى الأمر، النشر السريع لقوة الشرطة الجاهزة وغير ذلك من القدرات المدنية.

على مر السنين، ما برحنا نتعلم دروسا قيمة كثيرة عن أفضل طريقة نكفل بها الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وفي نهاية المطاف إلى المجتمعات التي بوسعها الاعتماد على نفسها في العمل والحفاظ على الاستقرار. ويجري الاضطلاع بقدر كبير من العمل حاليا لتعزيز استجابتنا للصراع. عقد مجلس الأمن في السنة الماضية سلسلة من المناقشات القيّمة بشأن الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وشركاءنا قد توصلوا إلى تفاهم مشترك للتحديات التي تنطوي عليها هذه المسائل.

أرحب بمناقشة اليوم بوصفها خطوة أخرى نحو أفضل استخدام ممكن لجميع ما يتوفر لدينا من أدوات وأصول. ولا بد للأمم المتحدة من أن تكون على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات الوطنية على تنفيذ اتفاقات السلام وإعادة تنظيم المهام الجوهرية للحكومة، واستعادة سيادة القانون وعلى أضعف الإيمان بلوغ الحد الأدنى من الأمن المستدام في جميع أرجاء أراضيها. ولا بد لنا من تعزيز المصالحة والتوصل إلى عمليات سياسية شاملة، والمساعدة على تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة على توليد العمالة والنشاط الاقتصادي. كل هذه أمور جوهرية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وإحلال سلام مستدام والتوصل إلى استراتيجية خروج قادرة على البقاء لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن مشاركة الأمم المتحدة في أي بلد خارج من صراع سوف تتبع عن كثب المسار الذي سيسلكه ذلك البلد. ونحن في العادة نتواجد قبل وزع أي عملية من عمليات حفظ السلام. في العادة سنبقى بعد خروج ذوي الخوذ الزرق. أما وجود الأمم المتحدة بعد مرحلة حفظ

إن اشتراك أفرقة الأمم المتحدة القطرية هام جدا في جميع مراحل حفظ السلام وبناء السلام، غير أن الأمم المتحدة ما هي إلا واحدة من الجهات الفاعلة الدولية العديدة في بناء السلام. فهناك المؤسسات الإقليمية والشركاء الثنائيون والمؤسسات المالية الدولية كلها منخرطة في ذلك. إننا بحاجة إلى جميع هؤلاء الشركاء لكي يعملوا بصورة متسقة بحس مشترك بالهدف. وإذا ما سعى ذوو المصالح إلى برامج انفرادية تنافسية، ستذهب كل جهودنا أدراج الرياح. ولا بد من أن نتحصن لدرء هذا الخطر.

إن النتائج الجماعية التي نحققها ستقرر متى وكيف يمكن لأي عملية من عمليات حفظ السلام أن تخرج. أحض على أن نستكشف الكيفية التي تكفل توفر المعايير اللازمة والمعلومات لمجلس الأمن - بما في ذلك إسداء المشورة من لجنة بناء السلام ومساهمة الحكومات المضيفة - لقياس التقدم المحرز. (تكلم بالفرنسية)

إن ثلاثة من ممثلي الخاصين معنا اليوم لننهل من خبرتهم الواسعة وفكرهم بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج. وتمثل البلدان التي يترأسون البعثات فيها المراحل المختلفة التي يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادرات بناء السلام أن تجد نفسها فيها، فضلا عن النماذج المختلفة القائمة، والمشاكل المختلفة التي يتعين عليها معالجتها. إن أنشطة هذه البعثات الثلاث لا تقدر بثمن، لأنها تتيح لنا تحقيق السلام وبنائه وإعطاء الأمل للملايين من الرجال والنساء.

أمل أن نتمكن من استخلاص الدروس الصحيحة وأن نستفيد استفادة قصوى مما يمكن استخلاصه من كل الذين سيتكلمون اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على

بيانه.

وبصورة ماثلة، ينبغي إمعان النظر في عمليات الخروج منذ البداية الأولى لأي بعثة. وفي معرض تقييم ما إذا كان ينبغي لأي عملية من عمليات حفظ السلام أن تنسحب ومتى تنسحب، علينا أن ننظر إلى قوة هياكل الحكم الوطني، بما في ذلك الأمن وسيادة القانون. ولا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار آفاق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وعلينا أن ندرس بعناية المخاطر التي قد تواجه البلد وتدفعه مرة أخرى إلى الصراع، وأن نتساءل عما إذا كان الأمن الذي يكفله حفظة السلام لا يزال لازما. ويجب علينا أن ننظر في كيفية إعادة تشكيل وجودنا. والانسحاب من منطقة ما قد يتطلب الأمن تعزيزا مؤقتا في منطقة أخرى.

إن بعثات حفظ السلام لا ينبغي لها أن تستمر أكثر من اللازم. غير أن علينا أيضا أن نكون مدركين للانسحاب قبل الأوان فقط لمجرد العودة بسبب تجدد العنف. وثمة درس رئيسي تعلمناه في التسعينات تمثل في الحاجة إلى نوع من الوجود المستمر لحماية المكاسب والاستمرار في عملية دائمة لبناء السلام. وفي الحالات العديدة التي حدثت مؤخرا كان الانتقال إلى مكتب بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ولكن هناك أنماط أخرى من قبيل المكاتب الإقليمية، يمكن أيضا النظر فيها. وهذا الوجود قد يكون له أثر أقل ولكن لا يزال له ولايات معقدة وضاغطة. وتتطلب موارد ودعم من لدن مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمجتمع الدولي الأوسع.

إن استعراض هذا العام لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة قد جاء في أوانه تماما. وعلينا أن نناقش الانتقال من العناصر الأمنية الجوهرية لأي بعثة من بعثات حفظ السلام إلى عملية ذات أجل أطول تتمثل في بناء السلام. وينبغي لنا أيضا أن نتأمل في الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تعمل في وقت مبكر.

ومن الأهمية بمكان أن نتوصل إلى تفاهم مشترك وتوافق في الآراء بشأن الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. ومن شأن ذلك إرساء أسس واضحة للتخطيط للانتقال بطريقة متسقة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الاشتراك بفعالية مع الجهات الفاعلة الأخرى لمساعدة البلدان بفعالية أكبر على الخروج من الصراع بالاستناد إلى هذه الأسس الواضحة والاستفادة من المزايا النسبية وخبرات مختلف المشاركين. وكما يعلم المجلس، فإن الصلة بين بناء السلام وحفظ السلام هي من المسائل الهامة التي تدرسها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وحالما يحقق أفرادنا استقرارا أوليا على أرض الواقع، علينا أن نتأكد من أن الجهود الجماعية لإعادة البناء مستمرة لكي يتسنى لعمليات حفظ السلام تسليم زمام الأمور والانسحاب في نهاية الأمر. والسؤال الآن، كيف نحدد نقطة التحول هذه؟ كيف لنا أن نعرف متى لم يعد الأمن أو الاستقرار الذي تحققه بعثة لحفظ السلام مطلوباً؟ وهل هناك اتجاه للبقاء أطول مما يجب؟

إن المدة الطويلة لبعض بعثات حفظ السلام التقليدية - مثل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص - ليست مؤشرا على الفشل. وإنما تظهر تلك العمليات أنه لا يمكن لعملية حفظ السلام أن تكون بديلا عن عملية سياسية أو عن إرادة الأطراف المعنية. وهي تمثل تحديا لنا جميعا لتحديد مشاركة سياسية خلاقة وبناءة أكثر.

هل هناك اتجاه لانسحاب البعثات قبل الأوان؟ لقد شدد الأمين العام في بيانه على المخاطر الكامنة في الانسحاب قبل توطيد السلام. وكما يعلم المجلس، كان هناك تجربة في تيمور - ليشتي وهايي، حيث كان الانسحاب سابق لأوانه. كانت هناك أيضا حالات سحبت فيها الموافقة على عمليات

أعطي الكلمة الآن للسيد آلان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد لو روا (تكلم بالفرنسية): إن مناقشتنا بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج تأتي في الوقت المناسب. صحيح أننا في السنوات القليلة الماضية ركزنا في الغالب على بدء البعثة ونشرها. أما في السنوات القادمة، فإنني أتوقع أن يتحول المزيد من اهتمامنا إلى تعزيز التقدم المحرز وجعل الانتقال سلسا إذ نخفض حجم بعثاتنا. وذلك هو التشخيص الذي أرى أنه سيتحقق.

وتمثل مناقشة اليوم جزءا من مناقشة أوسع في مجال بناء السلام. فقد ذكّر الأمين العام للتو بالصلوات بين حفظ السلام وبناء السلام. وتصف وثيقة الأفق الجديد جهود بناء السلام التي بذلتها بعثات الأمم المتحدة للسلام منذ بداية هذه العمليات.

إن بعثاتنا، كما نعلم جميعا، توفر مستوى أساسي من الأمن الضروري لتحقيق السلام في المستقبل. وتشمل هذه الجهود، بوجه خاص حماية المدنيين وسيادة القانون وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح قطاع الأمن والأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام. كما أنه مناط بالبعثات دعم العمليات السياسية واتفاقات السلام، وبالتالي دعم العمليات الانتخابية والإصلاح الدستوري والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يُطالب إلى عمليات حفظ السلام دعم استعادة الوظائف الأساسية للحكومة مثل الشرطة والقضاء والنظم الإصلاحية. وتقدم تلك العمليات إطارا متكاملًا لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. فهي تدعم أنشطة أخرى ضرورية لبناء السلام، مثل استعادة الخدمات الأساسية وتنشيط الاقتصاد.

نحن بحاجة إلى قدرات وإمكانيات يعول عليها في مجموعة من القطاعات، بما في ذلك قدرات الانتشار السريع المدنية المقرونة بموارد كافية. وفي هذا المجال، نسعى إلى توسيع قدرة الشرطة الدائمة التي يكملها قدر ضئيل من الخبرات القضائية والإصلاحية. ويتطلب التأكد من أننا نملك الأدوات الصحيحة من البداية إجراء حوار مستمر وبناء بين الأمانة العامة والمجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطة.

إن الشروع في جهود بناء السلام في وقت مبكر قد يمكن عملية حفظ السلام من الخروج في وقت أبكر. ولكن يجب أن يكون واضحا إن خروج عملية حفظ السلام ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية مترابطة لدعم بلد ما خارج من الصراع، وليس هدفا في حد ذاته. وإذا استخدمنا تشبيها طبييا، فيتعين أن نتأكد من أن مغادرة غرفة الطوارئ - أي حفظ السلام - مأمونة، قبل ترك الآخرين يقضون فترة إنعاش أطول. وبالطبع، يستلزم ذلك وجود شراكة ورؤية مشتركة بين العديد من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية والثنائية. إنه عبء ثقيل على كاهل الحكومات الوطنية، فضلا عن الممثلين الخاصين وأفرقة القيادة التابعة لهم. ويشكل تحديا لمجلس الأمن وهيئات أخرى تابعة للدول الأعضاء.

إن تحقيق سلام دائم يتطلب إحراز تقدم على جبهات كثيرة - هئية بيئة أمنية مستقرة إلى حد معقول تحمي سيادة القانون وإقامة نظام سياسي شرعي يمكنه القيام بالوساطة في الخلافات وتجنب تجدد أعمال العنف وتحسين الإدارة وتعزيز بناء المؤسسات، واستئناف الخدمات الأساسية وبدء الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. ولن يكون عدد من تلك المجالات مشمولاً في المهام المباشرة الموكلة لعمليات حفظ السلام، إلا أنه يمكن الإشارة إليها كشروط لتقليص وجود وانسحاب آمينين.

الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة مباغتة، كما هو الحال بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

هناك، بطبيعة الحال، أمثلة مثل سيراليون حيث عملت السلطات الوطنية ومجلس الأمن معا من أجل مواءمة وجود الأمم المتحدة باستمرار وفقا لتطور الأوضاع على أرض الواقع. وانتهت الأمم المتحدة من عملية لحفظ السلام وأنشأت، أولا، بعثة متكاملة ثم مكتبا لبناء السلام. وبالطبع، سيقدم السيد فون در شولنبرغ التفاصيل.

وفي كل حالة فإن التقدم لا يكون متسقا أبدا. فبناء السلام سيواجه العقبات لا محالة. وفي كل حالة، وحسبما ستقوله لكم السيدة مالكورا، لا بد من مواءمة المهام التنفيذية والدعم المقدم.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يمثل النقاش بشأن البقاء أكثر مما يجب مقابل الرحيل قبل الأوان سوى بُعد واحد. وتكتسي صياغة ولاية البعثة وهيكلها منذ البداية أهمية بالغة في نجاح الانتقال والخروج في نهاية المطاف. ونحن بحاجة إلى الأدوات المناسبة لمعالجة الديناميات المتغيرة بسرعة والتكيف تبعا لذلك.

وعلى سبيل المثال، كانت هناك حاجة لوحدة شرطة مشكلة، وليس قوات، في هايتي من أجل إدارة الأمن العام والتصدي للتحديات التي تمثلها العصابات ومهام الشرطة. ولكن عندما يكون التحدي الذي يواجهها هو التحول المؤسسي لأجهزة الشرطة الوطنية لا تكون وحدات الشرطة المشكلة هي الأداة المناسبة. وبدلا من ذلك، يتطلب التحول المؤسسي مزيجا من فرادى قوات الشرطة والقدرات المدنية التي يمكن أن تقدم الدعم والمشورة للشرطة الوطنية والسلطات وتساعد في التخطيط الاستراتيجي.

له أهمية". وتحديد أوجه الضعف والأخطاء لعملية من عمليات السلام يتجاوز الأسس القياسية، ولا بد للتوجيه الاستراتيجي من مجلس الأمن أن يركز على الصورة الشاملة قدر المستطاع.

ويجب أن تضطلع السلطات الوطنية بدور محوري في التخطيط الفعلي لاستراتيجية الخروج لعملية بناء السلام. وفترات الانتقال ربما تكون دلالة على النجاح في تعزيز السلام، وإنما هي أيضا فترات حساسة جدا. وقد تكون لدى السلطات الوطنية هواجس إزاء أن خروج بعثة ما لحفظ السلام لعله يسبب نتائج غير مقصودة، أو يترافق مع تراجع هائل في الدعم السياسي أو اهتمام المانحين. ولربما كان البلد يحتاج إلى ضامن أممي، مثلما كانت الحالة بالنسبة إلى سيراليون. وعلينا أن نستمع إلى السلطات الوطنية والمجتمع المدني على حد سواء وأن نتفهم توقعاتهما وأفكارهما. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي كذلك دورا رئيسيا في ذلك الصدد.

وتحتاج أنشطة بناء السلام أيضا إلى أن تستمر بعد انتهاء عملية بناء السلام، وإلا فهناك خطر من أن تندثر مكاسب تعزيز السلام. ويتمثل أحد التحديات المتواصلة في عدم التطابق بين الميزانية المقدرة والأموال المتبرع بها لبناء السلام، الأمر الذي يحد من قدرات أطراف أخرى على المشاركة أو زيادة الأنشطة فيما يجري العمل على إنهاء بعثة ما لحفظ السلام.

وأود أن أنهى كلامي بذكر بعض المبادرات الجارية في إدارة عمليات حفظ السلام بغرض تعزيز استراتيجيات الانتقال. إننا نعمل على التخطيط المبكر لعمليات الانتقال. ونحن نجري دراسة حول النهج الآيلة إلى الانتقال في حفظ السلام، تأخذ قضيتي ليبيريا وتيمور - ليشتي في الاعتبار. وهي تتفحص أيضا التجارب في هايتي لأن الدراسة بدأت قبل الزلزال المدمر هناك، الذي أزهق حياة العديدين جدا من

وفي نهاية المطاف، إن العامل الحاسم لانسحاب عملية ما لحفظ السلام هو إحراز تقدم في عملية السلام وقدره المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن تعزيز القدرات الوطنية لا يمكن تنفيذه قسرا أو فرضه. ومع ذلك، فإن الدول التي أصبحت هشة بالفعل بسبب الصراع مطالبة بإجراء إصلاحات جذرية وعميقة في كامل نظم حكمها في غضون بضعة سنوات.

ويجب أن تكون التوقعات واقعية. فبناء القدرات ليست مجرد لعبة أرقام. وتعزيز المجتمع المدني لا يعني عقد عدد محدد من حلقات العمل. ويصبح تدريب مئات من رجال الشرطة بلا معنى إذا لم يكن هناك وزارة داخلية فعالة تخطط عملهم وتدعمه، أو أي هيكل قانوني وقضائي ليعملوا في إطاره. ويمكن أن تتفاوت القدرة الاستيعابية للسلطات الوطنية في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية. ويحتاج التوقيت وتسلسل الإجراءات إلى دراسة متأنية، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الأمن. وعلى سبيل المثال، تواجه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديا يتمثل في الحاجة إلى التخطيط والاستجابة لدرجات مختلفة من توطيد السلام في بلد مترامي الأطراف.

ونحتاج إلى أن نكون قادرين على امتلاك المرونة بغية الاستجابة للظروف والقدرات المتغيرة على الأرض، بينما نوفر المعلومات لمجلس الأمن والمساهمين في الوقت المناسب. ويتيح لنا هذا أن نواجه العقبات المتقلبة واستغنام الفرص الناشئة إلى أقصى حد.

وعلينا كفاءة إظهار الفجوات الكبيرة لبناء السلام في تقارير مجلس الأمن. ولكن، مثلما ذكر الأمين العام، نحتاج أيضا إلى أفكار جديدة حيال كيفية قياس التقدم الفعلي الميداني على أفضل وجه، نظرا لأهمية الجوانب الموضوعية من قبيل المشروعية والتوقعات والسلطة. لقد قال أينشتاين "ما كل شيء له أهمية يمكن احتسابه، وما كل شيء يحتسب

إنني بالتأكيد أقدم نظرة مختلفة عن بقية المتكلمين من حيث التحديات التي نواجهها نحن في الأمانة العامة لدى العمل مع بلدان خارجة من الصراع. إن إدارتي، إدارة الدعم الميداني، هي أحدث إدارة في الأمم المتحدة إذ أنشئت في عام ٢٠٠٧ وكانت لديها ولاية محدودة نسبياً: توفير السوقيات والدعم الإداري لعمليات الأمانة العامة في الميدان، سواء كانت عمليات كبيرة لحفظ السلام، أو كانت حضوراً سياسياً بسيطاً أو ما بينهما.

إن الكثير من متطلبات عملية كبيرة لحفظ السلام التي تقوم بوظائف متعددة والتي تضم الآلاف من الجنود والمراقبين العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين يختلف، بطبيعة الحال، اختلافاً كبيراً عن متطلبات عمليات صغيرة تتألف في الغالب من خبراء عمليين في مجالات الحكم وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وهذا غيظ من فيض.

وتعمل إدارة الدعم الميداني جاهدة لتنظيم الخدمات التي توفرها وفقاً لأهداف كل بعثة. وفي الوقت ذاته، ندرك أن هناك قدراً كبيراً من التشابه في مكون الدعم لكل حضور ميداني. ومن الضروري تغيير نمط الدعم خلال فترة البعثة: في بدايتها وأوجها ومرحلة صونها وإعادة تشكيلها وتقليصها وخروجها، وفقاً للتطورات السياسية على الأرض والولايات الصادرة عن هذا المجلس. ونتيجة لذلك، علينا أن نكون متجاوبين ومتحركين ومرنين.

ولقد ذكرت من قبل في هذه القاعة التحدي الخاص الذي نواجهه في توفير الدعم، بناء على الإطار التنظيمي القائم والإجراءات التي لا تسمح دوماً بسهولة التحرك. بيد أنني أؤكد لكم على أن إدارتي تعمل بالتعاون الوثيق مع إدارات أخرى في الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال مع دول أعضاء في الأمم المتحدة، على إيجاد السبل لتحسين إطار الدعم الذي نوفره.

الزملاء والهايتيين قبل شهر. ومثلما تدركون، أحرز تقدم كبير في هايتي من حيث تعزيز السلام عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتحت قيادة السيد هادي العنابي والسيد لويس كارلوس دا كوستا. إن إسهاماتهما في تحقيق السلام والأمن كانت قيمة، وأفكارهما وحكمتهما ستكون موضع افتقاد كبير.

وفي هايتي، كما في كل مكان آخر، نواصل عملنا لبناء شراكات أقوى مع أطراف هامة في الأمم المتحدة، ودول أعضاء، فضلاً عن شركاء خارجيين من قبيل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي وغير ذلك، بغية أن نسهم في الجهود الرامية إلى بناء استراتيجيات متماسكة في بناء السلام. ونعتقد أن المناقشات حول الاستراتيجية مع البنك الدولي، مثلما يدعو إليه تقرير الأمين العام عن بناء السلام، يمكن أن تكون أداة مفيدة لتعزيز التخطيط للانتقال. ونحن ننظر أيضاً بعناية في تجارب البعثات الماضية والحاضرة والبلدان التي مرت بعمليات انتقال، بغية أن نستفيد من الممارسات الجيدة والتفكير على نحو أفضل في كيفية إسهام حفظ السلام في بناء السلام لأمد بعيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوروي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أكون هنا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة الهامة جداً بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج. وهذه المناقشة تأتي طبيعياً بعد عدة مناقشات في هذه القاعة العام الماضي بخصوص بناء السلام بعد الصراع وعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام.

الموظفين المدنيين، إذ اقتضى ذلك منا التحرك بسرعة. وفي الوقت نفسه، كان علينا أن ننتهي من عدد من المسائل الحساسة بالنسبة إلى البلدان المضيفة.

في كوسوفو أيدنا إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومن منظور الدعم، تضمن هذا تقليصا تدريجيا لأكثر من ١٠٠٠ موظف مدني، إما تم فصلهم أو إعادة تعيينهم في بعثات أخرى حيثما كانت مهاراتهم وخبراتهم لازمة. وتضمن ذلك أيضا التخلص من كمية كبيرة من الأصول المادية، إما من خلال إعادة وزعها في بعثات أخرى أو من خلال بيعها أو نقلها إلى الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نكون مدركين للأثر المحتمل لإنهاء البعثة على الاقتصاد المحلي. وبصورة خاصة على سوق العمالة المحلية في البلد المضيف حيث يقتضي الأمر تخفيض المشتريات وعدد الموظفين جراء التغير في الحجم والتشكيل الجغرافي للأمم المتحدة. ومن بين الجهود الأخرى، يمكن للشراكات مع منظمات دولية أخرى والقطاع الخاص المحلي أن تساعد موظفينا الوطنيين على الانتقال إلى فرص عمل أخرى.

إن كل حالة من هذه الحالات تعزز في ذهني الحاجة إلى إعادة النظر في الكيفية التي تولد بها المنظمة القدرات المدنية اللازمة وتمويلها لعملياتها الميدانية. وغني عن القول إنه عندما يقرر المجلس اعتماد أي ولاية من ولايات حفظ السلام أو بناء السلام فإنه إذ يفعل ذلك يتوقع من الأمين العام تنفيذ الولاية من خلال نهج متكامل يضاعف إلى الحد الأقصى من القدرات المدنية للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركائهم القائمين بالتنفيذ. ومن أسفي أن أقول إننا لا نكون دائما قادرين على الوفاء بتوقعات المجلس في هذا الصدد. وسأجازف بالمغالاة في تبسيط الأمور

وفي هذا الصدد، أنجزنا للتو وثيقة توجز استراتيجيتنا الشاملة للدعم الميداني، وسوف تناقشها الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام. والاستراتيجية المقترحة ترمي كثيرا إلى تمكيننا من توفير خدماتنا على نحو أفضل وأسرع. وهي تتيح لنا التكيف مع متطلبات كل عملية ميدانية خلال مراحل تطورها، منذ بدايتها وصولا إلى إنهاؤها ومرورا بجميع مراحلها الانتقالية. واقتراحنا بتوفير الخدمة لأكثر من عملية من مركز إقليمي للخدمات من شأنه بالتحديد أن ييسر التحول من مهمة إلى أخرى ودعم هذا التطور بطريقة أكثر سلاسة.

ومنذ إنشاء إدارة الدعم الميداني، شهدنا حضور الأمم المتحدة في بلدان عديدة يمر بمراحل مختلفة مما اختبر قدرتنا على تكيف أنفسنا ضمن قيود الإطار القائم. إن وجود الأمانة العامة في سيراليون تحول من بعثة كاملة لحفظ السلام إلى مكتب صغير متكامل لبناء السلام. والسيد فون در شولنبرغ موجود هنا اليوم وسيتناول بالتأكيد الجهد الذي يبذله لنجاح ذلك التحول والمشاكل التي يجري التغلب عليها.

وأعترف أن سبيل التغيير لم يكن سهلا على الدوام من منظور دعم البعثة، بيد أننا تعلمنا الكثير من الدروس التي نطبقها الآن بنجاح في بوروندي، والتي نطبقها كذلك حاليا في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى حيث تجري عملينا تغيير إضافيتان هناك لبعثتي الأمم المتحدة. وهذا الأمر يشمل التخطيط على نحو أفضل لما يخلفهما ولإيجاد الموظفين ذوي الكفاءة والمهارة للقيام بذلك.

وندعم أيضا ثلاث عمليات انتقالية لبعثات إما تغلق أبوابها أو تتحول إلى عمليات أصغر. ودعونا العام الماضي تصفية بعثتين مختلفتين في إطار زمني قصير، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وكانت للبعثتين بعض متطلبات الدعم المتشابهة من قبيل إعادة الجنود إلى أوطانهم، والتخلص من الأصول، وتقاعد

بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من صراع، حيث تصبح جهودنا الجماعية لتعزيز وتوطيد السلام هامة للغاية. وسوف تعمل إدارتي عن كثب مع شركائنا في الأمانة العامة وفي منظومة الأمم المتحدة الأوسع لضمان تدفق الدعم بسلاسة وبصورة يمكن الركون إليها طيلة فترة وجود الأمم المتحدة في هذه البلدان.

لدينا قدر كبير من العمل لتنسيق ممارسات العمل وإنشاء نظام للخدمات المشتركة والتوفيق بين المخططات التمويلية. وما لم نعالج بصورة مناسبة هذه التحديات سيتعذر علينا أن نخدم حقاً هذه العمليات الانتقالية كما يقتضي لأنه لا تتوفر لدينا دائماً الأدوات السليمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيلة الأمين العام مالكورا على بيانها. أعطيت الكلمة الآن للسيد ألين ألن دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد دوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على دعوتي للكلام في هذه الجلسة، إني بوصفي خريجاً من أربع عمليات لحفظ السلام، أطلق علي لقب ممارس، وهو مصطلح في التسلسل الهرمي للإنجاز الفكري يأتي ترتيبه أعلى قليلاً من لقب دبلوماسي. ومع ذلك، لا توجد لدي إلا بضع أفكار صريحة وربما غير تقليدية لاقتسامها مع المجلس هذا الصباح بشأن المسائل المتضمنة في الورقة المفاهيمية (S/2010/67).

أولاً، أود أن أقول بضع كلمات عن الطريقة التي تصاغ بها الولايات والدرجة التي يكون معها دمج واضح لاستراتيجيات الانتقال والخروج. ونادراً، إذا ما حصل ذلك، أن نخطط لاستراتيجية الخروج في مستهل أي بعثة. وإذا فعلنا ذلك، أشك في أننا قد لا نريد وزع البعثات في المقام الأول. من الصعب على التفكير الجماعي للمجتمع

بالقول إن الكثير من ذلك يرجع إلى تنوع الممارسات المتعلقة بالموظفين في ما بين المنظمات والوكالات والصناديق والبرامج. إننا نعمل سوية مع إدارة الشؤون الإدارية وغير ذلك من الشركاء لحل هذه المسائل أو، إلى أن تنتهي من القيام بذلك، لتخفيف آثارها على قدرتنا على دعم المنظمة في استجابتها لحالات ما بعد انتهاء الصراع.

وأخيراً، أود أن أتطرق إلى مسألة أخرى تؤثر على قدرتنا على العمل، ألا وهي مسألة التمويل. إنكم تدركون جميعاً أنه يوجد جدول أنصبة خاص بقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعندما تتحول العملية إلى بعثة سياسية خاصة أو مكتب لبناء السلام، يتم حينها تسديد النفقات من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولذلك تمولها جميع الدول الأعضاء، من دون تعديلات خاصة على قسمة نفقات عمليات حفظ السلام. فالميزانية العادية للأمم المتحدة، وأنا واثق بأن أعضاء المجلس يعرفون ذلك، تخضع لعملية تمحيص شديدة وليس بها إلا هامش صغير للنمو في كل ميزانية فترة سنتين. ويجري تمويل مكاتب الأمم المتحدة المدججة والأفرقة القطرية عن طريق ترتيب منفصل للتمويل، وفي أحيان كثيرة يعتمد ذلك على المساهمات الطوعية والصناديق الاستثمارية المخصصة لذلك الغرض. ويقتضي الأمر إيجاد مصدر تمويل ثابت وقابل للتنبؤ لوجود الأمم المتحدة ليتطور بسلاسة مع جميع القدرات اللازمة القائمة. إنني لا أعرض أي حلول لهذه المشكلة اليوم، وأقر بأنها خارج اختصاص هذه الهيئة، غير أنني سأكون مخطئاً إن لم أتطرق إليها بوصفها تحدياً حقيقياً جداً لنا من حيث الكيفية التي نفكر بها بشأن تقديم الدعم لاستراتيجيات الانتقال والخروج. وسيقتضي الأمر المشاركة البناءة لجميع أعضاء الجمعية العامة لمعالجة هذه المسائل.

نحن في إدارة الخدمات الميدانية نقف على أهبة الاستعداد للتصدي للتحديات التي ذكرتها في ما يتعلق

ولا يكون التقدم حتمي ولا متوقع له أن يتحقق. ومن المؤسف أنه من الممكن له أن يسير إلى الوراء بينما ينبغي له المضي قدما. ومن الجهة الأخرى، من الممكن المضي قدما بالانتعاش وبناء الدولة وحتى التنمية الاقتصادية، بينما لا يزال هناك صراع قائم في مكان ما في البلاد. لذلك، يجب أن تكون استراتيجيات الانتقال مرنة وانتهازية.

أما الموضوع التالي فهو التخطيط المتعلق بالوضع النهائي، والمهام الرئيسية وإتمام البعثة على مراحل. وفي رأيي أن التخطيط في بعثات الأمم المتحدة اليوم - أو على الأقل في بعثات حفظ السلام - يوجه بدرجة كبيرة نحو متطلبات الإبلاغ عن الميزانية ومدة الولاية. ومن تجريبي الشخصية، نحن لا نجلس ونفكر للمستقبل. فلا محالة بأنه يجري شدنا إلى الشيء الآتي، أي أن الشيء العاجل يحل محل الشيء المهم. وعملية التخطيط كما تجري ممارستها الآن ليست أفضل طريقة للتفكير في المستقبل. وعادة ما نخوض مطولا في تفاصيل تنفيذ الولاية ولا نرى الصورة الاستراتيجية الأوسع.

ينبغي للتخطيط أن يبدأ على نحو مثالي بتقييم الخطورة في المستقبل واحتمال حدوثها. استنادا إلى ذلك، يمكننا أن نخطط للعديد من النتائج وليس مجرد نتيجة واحدة. إننا في حفظ السلام سوف نواجه دائما حالات عدم اليقين، ولكن ينبغي لنا أن نسعى إلى النظر في الزوايا وأن نتوصل إلى إصلاح أفضل بشأن الخيار الممكن للأوضاع النهائية وليس فقط نهاية الدولة.

أمل أن يتم تطوير أطر استراتيجية متكاملة تساعدنا في التحرك في ذلك الاتجاه بالجمع بين القدرات التحليلية والعملية لعملية حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عملية تشاورية مع الشركاء الوطنيين وغيرهم من الجهات الفاعلة. هذا ما نقوم به حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الدولي أن يتقبل بأن بعض المشاكل تستعصى على حلول سريعة للتحسين مرتبطة بمدة زمنية محددة أو لإيجاد حلول لها مرتبطة بفترة زمنية محددة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يجري الضغط على الأمم المتحدة للتدخل بسرعة في مناطق وبلدان متأثرة بالصراع، خاصة عندما تكون هناك تغطية إعلامية يومية تعج بالصور الواضحة للمعاناة البشرية. أجل، إن استراتيجيتنا المثالية للدخول تحدد استراتيجيتنا للخروج وتضع المعايير التي ينبغي أن تهتدي بها تلك العملية. غير أن الحقيقة عادة ما تكشف عن أنه في حالة الدول الضعيفة والدول المقصرة يكون التنبؤ بالتقدم ضعيف جدا.

ربما علينا أن نقبل بهذا التعقد وعدم التيقن والاعتراف بأننا سوف نكد في أحيان كثيرة للعثور على النهج الصحيح وبأن الثبات والمثابرة أداتان لا غنى عنهما في أي صندوق أدوات لحفظ السلام. وربما علينا أن نقبل أيضا بأن معظم الصراعات لا تحل من عن طريق الحلول الانفرادية، وبالتأكيد ليس وفق جدول أممي يضعه المجتمع الدولي.

ولا بد لنا من أن نسلم بأن اتفاقات السلام لا تصنع السلام دائما. ففي البلدان الأربعة التي خدمت فيها في بعثات حفظ السلام جرى التوسط في العديد من الاتفاقات التي تم توقيعها ومن ثم تجاهلها. لذلك ليس من المستغرب أن بعثات حفظ السلام المنشأة دعما لاتفاقات السلام، سرعان ما تصبح رهينة للحظ. وفي ظل هذه الظروف فإن التخطيط للانتقال والخروج لا يمكن أن يكون سوى عملية تفاعلية تخضع إلى تقلبات الحقائق السياسية والعسكرية المتغيرة في الميدان.

وهذا يحملني على القول إنه لا ينبغي تصور استراتيجيات الانتقال والخروج بوصفها ممارسة ذات خطوة تسير باتجاه خطي يفضي لا محالة إلى خطوة أخرى؛

والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة أن تكون أكثر مرونة لإتاحة نشر القوات والشرطة بالسرعة اللازمة وفقا لتطور الأوضاع في ميدان العمليات. وهذا صحيح أيضا بالنسبة لإجراءاتنا العملية. ويمكن الإشارة إلى الطريقة التي ندير بها عملياتنا الجوية كمثال على ذلك. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن عدم تزويد البعثات بقدرات الاستخبارات التكتيكية تضعف بصورة خطيرة فعالية عملياتنا في حالات النزاع.

وقد أدرج تنسيق الجهود الدولية في الميدان كأحد مواضيع المناقشة. وأكد أقول إن التنسيق هو الكأس المقدسة لدى المجتمع الدولي، فهناك جهود كبيرة للبحث عنها ولا يُعثر عليها أبدا. ومع تولي بعثات حفظ السلام لمهام أوسع نطاقا ضمن الولايات المسندة إليها، فقد زاد تعقد عملية التنسيق داخل البعثات ذاتها، وفيما بين شركاء الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء، والشركاء المانحين، وبطبيعة الحال مع الحكومات ذاتها. وتُبذل طاقات كبيرة باسم التنسيق، ولكنها لا تؤدي دائما إلى نتائج إيجابية. فالتنسيق يجب أن يتجاوز مجرد تشاطر المعلومات.

ومن واقع تجربتي الشخصية، أوصي ببناء هياكل للتنسيق، على أن تكون بسيطة ولكن منهجية. ففي كينشاسا مثلا، اعتمدنا صيغة تسمى مجلس الأمن زائد، وتجتمع مرة كل أسبوعين على الأقل، حيث نقدم إحاطات إعلامية عن التطورات العسكرية والسياسية ونناقشها، ونستكشف ونتبادل الأفكار حول المسائل الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية، كالاتخابات وإصلاح القطاع الأمني وتقارير الأمين العامة التي سيقدمها إلى مجلس الأمن.

وقد تم وضع آلية تنسيق أوسع نطاقا للجهات المانحة بمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولدينا أيضا آلية لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، لست واثقا من أن كل هذه المبادرات مترابطة على النحو الذي نتمناه.

واسمحوا لي الآن أن أقدم بعض الملاحظات حول القدرات والموارد، إن جاز لي ذلك. فقلة الموارد مشكلة دائمة لكل عمليات حفظ السلام. وأشك في أن تكون لدينا يوما موارد كافية. ولذا، يتعين علينا أن نضع ولايات يمكن إدارتها، ومن ثم التأكد من أن البعثات تستخدم أية موارد متاحة لها أفضل استخدام. وكما تشير الورقة المفاهيمية، يوجد تفاوت هائل بين البعثات من حيث الحجم ودرجة التعقد. ولا يوجد تناسب واضح بين مساحة الأرض وعدد السكان وحجم البعثة. وبينما قد يترتب علينا أن نحاول تجنب وضع صيغة موحدة لتحديد حجم البعثات، فإنه ينبغي لنا أن نحاول كفاءة مواءمة معقولة بين الولاية والإمكانات.

وهذا مهم بشكل خاص حينما تقضي ولاية بعثة ما بحماية المدنيين، كما هو الحال بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما يسند مجلس الأمن ولاية الحماية إلى بعثة ما، يجب أن يضمن إمكانية تنفيذ تلك المهمة بالقدرات والموارد المتاحة لتلك البعثة. ففي بعض الأحيان، لا بد لي أن أقول إنه يوجد انفصام بين الأمرين، وتكون نتيجة ذلك إيجاد توقعات لا يمكن تحقيقها.

ولكن ستكون هناك قيود دائما، سواء مادية أو مالية. ولذا، علينا أيضا البحث عن عوامل مضاعفة القدرات. ففي بعثتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، اعتمدنا مفهوم الحماية الذكية، إدراكا منا أننا لا يمكن أن نكون في كل مكان في كل الأوقات. ونحن نحاول اتباع مختلف الطرق الإبداعية لتوجيه مواردنا بشكل أفضل بحيث يحقق استخدامها الفعالية الأمثل في حماية السكان الأكثر تعرضا للخطر.

ولكن، لكي نقوم بذلك، لا بد من مواءمة سياساتنا العملية وإجراءاتنا بحيث نجني أفضل فائدة من الموارد المتاحة. وينبغي لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات

يمكن أن الرسائل التي يوجهها المجلس عبر قراراته وبياناته ويكررها الممثلون الخاصون، يجب أن يتجلى فيها قدر كبير من الاتساق والعزيمة السياسية. إن التغيير المتكرر في النيرة أو النوايا يشجع على التصلب في المواقف، مما يدفع المفسدين إلى الاعتقاد بأن المجلس سرعان ما سيتراجع أمام المشاق أو المعارضة. ففي منتصف عام ٢٠٠٠، عندما هاجمت الجبهة الثورية الموحدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ساعد رد الفعل الإجماعي والسريع للمجلس على تحويل مجرى الأمور. ومنذ فترة ليست بعيدة، أدى تصميم المجلس على مواصلة جهودنا لوضع حد للعنف المسلح في منطقتي كيفو إلى تحقيق تغيير بالغ الأهمية.

واسمحوا لي أن أضيف أن توحيد القوى السياسية حول عملية سلام يجب أن يشمل الأطراف الفاعلة الإقليمية. وفي كل من البلدان الأربعة التي شاركت في عمليات السلام فيها، كانت الدول المجاورة إما جزءا من المشكلة أو جزءا من الحل. ولذلك، يجب أن تكون تلك الدول مشاركة، بشكل أو آخر، منذ البداية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض الملاحظات عن العمليات، بما فيها الأهداف المعيارية وطرائق إبلاغ المجلس عن التقدم نحو مرحلة الإنجاز. فقياس وتقييم عملية سلمية ما والانتقال إلى حالة الإنجاز ليس علما دقيقا. والمعايير والمؤشرات والنتائج جميعها أدوات مفيدة في تقييم التقدم، ولكن يجب أن تبقى بسيطة ويمكن رصدها بسهولة نسبية. ويجب أن يكون الوصول إليها وفهماها سهلا بالنسبة لشركائنا الوطنيين. وفي شكلها الأمثل، ينبغي أن تتضمن الأهداف والغايات المعتمدة أصلا من جانب الحكومة المعنية وشركائها. وينبغي أن تكون متسقة وقابلة للتطبيق على مختلف الأطراف الفاعلة. كما ينبغي أن تكون بمثابة مجموعة من إشارات المرور الضوئية الجلية للعيان ويمكن فهمها بسهولة.

وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي، حيث يمكن أن يكون لأثر التدابير الاقتصادية أثر مباشر للغاية على الأمن والاستقرار.

إن التنسيق داخل المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يقترن بعلاقة موازية مع السلطات الوطنية، وبخاصة في مجال الأمن الوطني. وهذا مهم بشكل خاص عند التفكير في الانسحاب التدريجي. وفي سيراليون، عقدنا اجتماعات منتظمة مع مجلس الأمن القومي لإجراء تقييم أمني في كل مقاطعة كأساس لصنع القرارات بشأن سحب القوات التدريجي. وأجريت تقييمات مشابهة في ليبيريا، ولعل زميلتي ستتطرق إلى ذلك. وسنعمل نفس الشيء في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما نتقدم نحو التفكير في الانسحاب التدريجي.

وقد طلبتم أيضا، سيدي الرئيس، أن نعلق على الدعم السياسي لعملية السلام داخل المجلس وخارجه. إن تقديم ومواصلة الدعم السياسي لعملية سلام أمر حيوي الأهمية ولكنه مهمة بعيدة المنال أحيانا. فاستعادة السلام وبناء السلام عملية تدريجية قلما تمضي على مسار مستقيم وضيق. وهذا يؤدي إلى الإحباط أحيانا وإلى اليأس في بعض الحالات.

ومعظمنا في المجتمع الدولي يشارك في عملية سلام ما لفترة محدودة ثم يمضي، وبالتالي نحن نريد تحقيق النجاح بلا تريث. ولكن كثيرا ما ينقصنا الإدراك الكامل للعوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية التي سببت النزاع أصلا. إننا لا نفهم دائما العلاقات الشخصية المعقدة التي قد تزيد من حدة المشاكل الكامنة. وقد تكون ذاكرتنا المؤسسية محدودة تماما في حين تكون مجموعة الشخصيات كبيرة للغاية.

لذلك، فإن المجلس وخدمه الأمناء، وأعني الممثلين الخاصين للأمين العام، يجب أن يجدوا الأرضية الوسط بين التعاطف والحزم، بينما ندفع عملية السلام قدما. ومن الأهمية

وتركز مناقشة اليوم بشكل خاص على كيفية إنهاء عمليات حفظ السلام والانتقال إلى أنشطة منع نشوب النزاع على الأجل الأطول. ومن واقع تجرّبي على مدى عامين، بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام في ليبيريا، أود أن أركز في ملاحظاتي على مسائل ثلاث: الولايات، والتنفيذ، والأدوات.

ولكن اسمحو لي أن أؤكد في البداية أن جميع هذه العناصر الثلاث لا يوجد لها حل موحد يلائم الجميع. فكل نزاع وكل تحدي من تحديات حفظ السلام يجب النظر فيه ومواءمة الحلول مع تحديات بعينها قد يتميز بها البلد أو النزاع. فلا توجد وصفة صالحة للتطبيق على جميع الحالات. فكل التحديات والقدرات الخاصة ببلد بعينه يجب أن تؤخذ في الاعتبار منذ البداية، وينبغي تحديد التدابير وتطبيقها تبعاً لذلك.

أولاً، أود أن أقول بضع كلمات عن الولايات. ففي تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/394)، قال الأمين العام حينها "إن عماد الانسحاب السليم أو استراتيجية التحويل السليمة هو وجود استراتيجية سليمة للبدء" - على أن ترد استراتيجية الدخول في ولاية البعثة، بالطبع. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون الولاية الأولية للبعثة واضحة في أولوياتها وواقعية ولا تترك مجالاً للغموض.

وفي ليبيريا، تتعلق بعض التحديات اليومية التي نواجهها بتفسير ولايتنا - فيما يتعلق بحماية المدنيين، على سبيل المثال. كيف ينبغي تفسير "التهديد الوشيك بخطر مادي" و "في حدود قدراتها"؟ فهذه عبارات ضعيفة يمكن اعتبارها عامة أو لا تعني شيئاً على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، فإن عنف الغوغاء في ليبيريا أمر شائع وكثيراً ما يشمل هجمات لا على الشرطة الوطنية الليبرية فحسب، بل وعلى المدنيين أيضاً. فكيف يمكن التعامل مع هذه الحوادث في بعثة لحفظ السلام؟ كيف تعالج البعثة التهديد الوشيك عندما يأتي التهديد من المدنيين؟ لا بد من التفكير الدقيق في التساؤلات من هذا القبيل عند صياغة الولايات.

وينبغي لها أيضاً أن تميز بين الشواغل الأساسية والإطارية. والشواغل الأساسية تتعلق بالولايات الأمنية والسياسية للبعثة. أي الأهداف التي يجب بلوغها قبل البدء بالانسحاب التدريجي أو الانسحاب الكامل. أما الأهداف المعيارية الإطارية، فتتضمن مجموعة من الأهداف ذات الطابع الأعم، مثل تخفيف حدة الفقر الذي قد لا يتم تحقيقه خلال فترة وجود البعثة، على الرغم من كونه هدفاً منشوداً إلى حد كبير.

لقد قال ألبرت آينشتاين يوماً إن كل المعرفة عبارة عن تجربة. وعليه، أرجو لتجربتي المحدودة التي شاطرت المجلس إياها هذا الصباح، أن تساعد، ولو بشكل محدود، على تعزيز معرفتنا المشتركة لاستراتيجيات الانتقال والخروج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيلين مارغريت لوي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن المناقشة بشأن هذه المسألة على مدى الـ ١٢ شهراً الماضية في مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك داخل الأمانة العامة، لم يكن جيداً التوقيت فحسب، بل كان ضرورياً أيضاً لتأمين فهم مشترك لطريقة التصدي لتحديات حفظ السلام في المستقبل. وفي معرض التفكير في هذه المسائل، اسمحو لي أن أضيف أنه ليس من الضروري دائماً أن تطور أفكاراً جديدة. فمن المفيد أحياناً أن ننظر من جديد في مقترحات مطروحة منذ زمن طويل وأن نقيمها على أساس تحديات اليوم والغد.

مع أن ليبريا تنقصها البداية الذاتية، وتوحيد الأداء - رغم أنني أتوقع لها أن تصبح كذلك عما قريب - فإن مستوى التكامل بين الفريق القطري والبعثة جيد جدا. فهو يشمل نُهجاً إبداعية مثل البرامج المشتركة، والمكاتب المشتركة والاستخدام المشترك لأصول الأمم المتحدة - بل هناك أيضا رغبة عامة في التوصل إلى حلول عملية للتحديات المشتركة. فنحن، كما نقول، نعمل معا ونبذل المزيد من الجهد لتوحيد الأداء.

ولا يغيب عن الذهن أن استراتيجية الخروج ينبغي أن تشكل جزءا من أي استراتيجية للدخول، وينبغي أن يكون التكامل مؤسسيا في مرحلة مبكرة من عمر البعثة. ومع ذلك، وبسبب الهيئات الإدارية المختلفة، ودورات الميزانية وحتى أنظمة وقواعد الشراء، فإن تحقيق التكامل الحقيقي وتوحيد الأداء يمكن أن يكونا تحديا شاقا للغاية. وأرجو أن تأخذ الهيئات الإدارية المختلفة والدول الأعضاء هذه المسألة في الاعتبار.

والنقطة الأخرى تتعلق بالإسهامات المقررة مقابل التبرعات. ولا يخامرني شك في أنه لكي تنجح أنشطة بناء السلام، يجب أن يتوفر التمويل من غير الإسهامات المقررة فضلا عنها - سواء من خلال الوكالات والبرامج التي تعمل مع البعثة أو من خلال شركاء ثنائيين. إن إصلاح القطاع الأمني ينطوي على أكثر من خطط وسياسات. إنه التنفيذ، أيضا. فإذا لم تتحقق التبرعات المالية للاستمرار في التنفيذ، فمن شأن ذلك أن يخلق فجوات كبيرة على أرض الواقع.

واسمحوا لي أن أوضح الأمر بقضية الشرطة الوطنية الليبيرية. فولاية البعثة تتركز أساسا على التدريب والتوجيه. لكن حتى أفضل ضباط الشرطة المدربين يحتاج إلى الوسائل لأداء مهامه - المعدات والنقل إلى آخره. وإذا لم تتوفر التبرعات المالية، فلن تحقق قوة الشرطة الأثر المرجو.

إننا نحتاج إلى ولايات قابلة للتنفيذ وليس ولايات تتوخى الصواب سياسيا، التي غالبا ما أسميها بصورة غير رسمية "أشجار عيد الميلاد". ينبغي مواءمة كل ولاية لتناسب مع سياق بعينه على أرض الواقع. فما يصلح في مكان ما ربما يكون من المستحيل تنفيذه في مكان آخر. وإلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان أن يتوخى المجلس الحذر الشديد عندما يقوم بتغيير ولاية بعثة ما. فإذا ظل يضيف مهمات جديدة، سوف تزداد صعوبة الإطار الذي يحيط بالولايات الأصلية، بما في ذلك توفير مظلة أمنية، وظروف تحويلها وخروجها. فإذا استمر تغيير الهدف، إن جاز التعبير، سيكون هناك عواقب فيما يتعلق بتحقيق الوضع النهائي المنشود.

ثانيا، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن التحديات والقيود التي نواجهها عند تنفيذ الولايات، لا سيما في الولايات المتكاملة. ليست مهمة الولايات المتكاملة عموما هي حفظ السلام فحسب، بل المساعدة أيضا في بناء القدرات الوطنية لإدامة السلام - وبعبارة أخرى، بناء السلام. وبالنسبة لتلك البعثات، لا يعتبر حفظ السلام وبناء السلام عمليتين متتابعين منفصلتين؛ إنهما وجهان لعملة واحدة، و مترابطتان بشكل وثيق ويجب تنفيذهما في آن واحد.

ويبدو أن هناك اتفاقا مفاهيميا داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء بخصوص النهج المتكامل لحفظ وبناء السلام واستمراره، في بلد مثل ليبريا على سبيل المثال. غير أن التحديات التي نواجهها تتعلق بكيفية تنفيذ هذا النهج عمليا. وقد أبرز الإطار المؤسسي الذي أنشأناه أهمية ذلك، سواء من حيث الهيئات الإدارية وإيجاد الموارد - لا سيما المقررة منها مقابل التبرعات. واسمحوا لي أن أقدم عددا من الأمثلة الملموسة على التحديات التي نواجهها عند التنفيذ.

السيد الرئيس، أشكركم مرة أخرى على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة. أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل فون در شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

السيد فون در شولنبرغ (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى هذه المناقشة الهامة للغاية. فلن يكون لها أثر كبير على الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً على كيفية عملنا نحن في الميدان - قادتكم الميدانيون، إذا جاز التعبير. ولذا يسعدني أن يقوم المجلس بهذه المبادرة الجديرة بالثناء للاستماع إلى ما نقول.

وبما أنني آخر متكلم هنا، أود أن أقدم توضيحاً واحداً وثلاثة اقتراحات. أولاً التوضيح.

ربما تكون سيراليون أول مثال في الأمم المتحدة على التحول التام من عملية كبيرة جداً لحفظ السلام إلى بعثة متكاملة لبناء السلام هي الآن صغيرة ومدنية بالكامل. وهناك مثال مشابه في بوروندي، غير أنه مختلف بعض الشيء، وبالتالي، أعتقد أننا نشكل أول مثال. ولهذا السبب، أود أن أقصر توصياتي على هذه التجربة.

ولذلك، فيما سأقدمه من توصيات، لن أستخدم مصطلحي "بناء السلام" أو "بعثة بناء السلام" بالمعنى العام لبناء الدولة وذلك النوع من النشاط، بل باعتبارهما مجرد مرحلة قادمة، وترتيباً لاحقاً لعملية لحفظ السلام. وهذا بطبيعة الحال استخدام محدود للمصطلحين، غير أنني أعتقد أنه مجدٍ لهذا الغرض.

وهناك مجموعة ثالثة من التحديات تتعلق بضممان الملكية الوطنية - الشرط المسبق الرئيسي لأي تحول أو خروج. إن تحويل بعثة من العمل إلى التوجيه أمر أساسي للاستدامة، ولعل ذلك أصعب مهمة لأية بعثة. غير أنه بدون الملكية الوطنية، لا يمكن إدامة السلام. وقد تمكنت الأمم المتحدة في ليبيريا من تخطيط تدخلها استناداً إلى قيادة وطنية واضحة وانسجاماً مع أطر التخطيط الوطني في وقت مبكر نوعاً ما.

وأود أن أختتم بوضع كلمات عن الأدوات المتاحة لتيسير التحولات والخروج. أولاً، وكما قلت، ينبغي إدماج استراتيجيات الخروج منذ الأيام الأولى للبعثة، حتى وإن لم تتم صياغتها بصورة كاملة. وإلا فإن البعثة ستعمل مثل السفينة بدون وجهة واضحة. إن وضع مرجعيات لمراقبة توحيد البعثة وتقليصها وانسحابها مسألة هامة وأداة حيوية لتوجيه التحول.

وفي ليبيريا - بفضل زميلي الجالس على يساري - نعمل بمرجعيات منذ عام ٢٠٠٦ وتعلمنا أهمية التحديد الواضح لما نقوم بقياسه. هل نحن نقيّم إنجازات البعثة مقابل ولايتها، أو مقابل التقدم العام في البلد؟ إنني أؤمن بقوة أنه ينبغي أن يكون الأخير هو القياس. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا لا نحتاج إلى قياس أثر أنشطة البعثة فحسب، بل أثر تلك الأنشطة التي تقوم بها أسرة الأمم المتحدة برمتها والحكومة والشركاء الآخرين أيضاً.

وأخيراً، لقد ركزت الدول الأعضاء ومجلس الأمن بشكل كبير على التقارير الواردة من البعثات. وبما أن ذلك أمر مفهوم، أود أن أؤكد مجدداً أنه لا شيء يفوق مواجهة التحديات بشكل مباشر في الميدان. ونحن نرحب دائماً بالزيارات إلى ليبيريا من مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى على مختلف المستويات، لا سيما لأن الكثير من الدول الأعضاء غير ممثلة في منروفيا.

في واقع الأمر. وانخفضت التكاليف الإجمالية إلى ١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما لا يشكل سوى ٢,٥ في المائة من التكلفة السابقة.

ويعني ذلك أنه يمكننا أن نثبت، في حالة البعثات المتكاملة العاملة لبناء السلام، إذا اتخذ المجلس قرارا حتى قبل ستة أشهر - وأنا لا أقول إن هذا الأمر هو صلب الموضوع برمته - سيكون بمقدورنا تحقيق وفورات كبيرة للدول الأعضاء. ويمكننا أساسا، بتكلفة ستة أشهر من العمليات، تسيير ٢٠ سنة من بعثة متكاملة لبناء السلام. غير أنني لا أقترح البقاء هناك ٢٠ سنة.

وفي سيراليون، هناك جانب آخر أيضا يتعلق بالانسحاب المبكر. وأعتقد أن سيراليون تشكل، على الأرجح، إحدى البلدان التي قررنا بسرعة أن ننسحب منها - وذلك لأسباب قد تكون مختلفة تماما، بطبيعة الحال. وأعتقد أن الفضل فيما أشاهده من أحوال وأنا أتجول في البلد اليوم والصورة الإيجابية للغاية التي لا تزال لدينا في سيراليون، على الرغم من انخراطنا هناك منذ عام ١٩٩١، يرجعان إلى حد كبير لعدم إبقائنا على الجنود هناك لفترة أطول مما تستدعي الحاجة إليهم تماما. ونعلم جميعا أن للوحدات الكبيرة من الجنود آثار سلبية أيضا، وقد تم تفادي تلك الآثار السلبية إلى حد كبير في سيراليون. وهكذا، أعتقد أن لبعثات بناء السلام ميزة إضافية. فهي أقل تطفلا وأقل ظهورا، وبالتالي، تحظى بقدر أكبر من القبول من سكان البلدان المضيفة.

وأود أن أنتقل إلى النقطة التالية، التي أعتقد أنها أكثر أهمية. إذا كانت لدينا بعثات متكاملة لبناء السلام، يجب علينا ألا نعتبرها مجرد بعثات أصغر لحفظ السلام بدون حفظة سلام. فيجب عليها أن توجد طابعها الخاص بها. وذلك بالضبط ما حاولنا أن نقوم به في سيراليون. ولسنا سوى مثال واحد، ولسنا بالضرورة الحالة النموذجية. غير أن هناك العديد من النقاط التي أريد أن أثيرها هنا.

وأود أن أنتقل الآن إلى ما أريد أن أقدمه من اقتراحات. وتتعلق النقطة الأولى بأنه إذا تمكّنا من إثبات أن البعثات المتكاملة لبناء السلام يمكن أن تباشر عملها، فإن ذلك الأمر قد ييسر اتخاذ قرار سحب حفظة السلام في وقت مبكر. وأنا على وعي تام بأن هذا اقتراح حساس. كما أدرك تماما أن اتخاذ المجلس لقرار الخروج من بعثة لحفظ السلام أو إغلاقها يرتكز بالعديد من العوامل الأخرى. غير أنني أود أن أشير إلى أن معرفة المرء أن لديه استراتيجية خروج تنطوي على قدر أقل من المخاطر والتسرع، من خلال بعثة متكاملة لبناء السلام، سيجعل ذلك القرار أسهل بكثير. وأرى أن بعثة بناء السلام هي، أساسا، ترتيب مؤقت للانتقال من عملية لحفظ السلام إلى النظام العادي للمنسقين المقيمين.

وإذا قارنا ولايتنا مع نظام المنسق المقيم، فإن الميزة الكبيرة لدينا هي أنه لا تزال لدينا ولاية سياسية، مما يمكننا من القيام بتدخلات سياسية وتعزيز تدابير منع نشوب الصراعات. ولا ينطبق ذلك الأمر على المنسقين المقيمين. وأود أن أشير، مثلا، إلى أنه لو لم تكن لدينا ولاية سياسية لما استطعنا إيجاد الطريقة التي تعاملنا بها مع الصراع الذي واجهناه في آذار/مارس من العام الماضي. ففي الحالة التي لم يعد لدينا فيها أي حفظة سلام، يمكننا وجود الولاية السياسية من التصرف به.

وإذا كان ذلك ممكنا، فإنه، بطبيعة الحال، سيعود على الدول الأعضاء بمنافع مالية كبيرة. وهنا أيضا، أود أن أستخدم مثال سيراليون. ففي ذروة أنشطة بعثة حفظ السلام في عام ٢٠٠٤، كان لا يزال لدينا نحو ٢٠ ٠٠٠ من قوام الموظفين، ١٧ ٥٠٠ منهم حفظة سلام. وتجاوز مجموع التكاليف حينئذ بكثير ٦٠٠ مليون دولار. وبعد أربعة أعوام، وبإنشاء البعثة المتكاملة الجديدة لبناء السلام - وبطبيعة الحال، هناك انتقال بطيء فيما يتعلق بهذه الأمور - لم يكن لدينا سوى ٧٧ موظفا، نصفهم موظفون وطنيون

اتفقنا في سيراليون منذ مدة ليست بقصيرة الآن، وبمساعدة لجنة بناء السلام، على أنه لن تكون لدينا سوى استراتيجية واحدة، وهي الاستراتيجية المشتركة للأمم المتحدة. وليست هناك استراتيجية منفصلة للبعثة السياسية، واستراتيجية منفصلة للوكالات الإنمائية، وما إلى ذلك. وقد اتفقنا جميعاً على هذه النقطة. ويتعلق الأمر باستراتيجية بسيطة للغاية، لا يتعدى مضمونها سبع صفحات، وذلك لتمكين الجميع من الاطلاع عليها، وقد انضمت إليها ١٨ وكالة.

وهذا أمر هام للغاية. فلم نعد نتكلم عن التفاوض بشأن تسوية الصراعات، بل نتكلم عن بناء الدولة. ولهذا المسألة دوماً جانب سياسي وجانب إنمائي، وهما مترابطان للغاية لدرجة أنه لا يمكننا الفصل بينهما.

وقد حاولنا منذ البداية إشراك جميع الشركاء الإنمائيين في بناء السلام. وبناء السلام ليس مسألة تم بعثات الأمم المتحدة وحدها. ولذلك السبب، اضطلعنا بدور الريادة في التنسيق بين المانحين. ومن الهام على نحو مماثل أن نوفر قدراً كبيراً من الخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات إلى الدول الأعضاء لتيسير عملها في الميدان. فمكاتبنا الميدانية الإقليمية، واستخدام الطائرات العمودية، واستخدام مرافقنا الأساسية للاتصالات، والعيادة الطبية، وغيرها من الخدمات الأخرى الكثيرة، ستساعد جميع البلدان الأخرى في عملها في سيراليون. وهكذا، فإننا نعمل حقاً باعتبارنا منظمة للدول الأعضاء، وبالنيابة عن الدول الأعضاء.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها هي أن البعثة المتكاملة لبناء السلام، إذا تم تصميمها بصورة مناسبة، تجعل وضع استراتيجية للخروج أمراً سهلاً نسبياً بالفعل. والواقع أن استراتيجية الخروج في سيراليون تمثل الرؤية المشتركة. والرؤية المشتركة موجهة بشكل كبير للغاية نحو تحقيق التنمية، لدرجة أن الانتقال التدريجي والبطيء من الساحة

وتتعلق المسألة الأولى التي ينبغي للمرء أن يثيرها، بعد أن انسحب جميع الجنود، بالمصدر الذي يستمد منه الأمين العام المساعد وزنه السياسي. ففجأة، تختفي جميع أدوات السلطة التي توفرها العمليات الكبيرة لحفظ السلام. فأين هم الجنود الكثر، والطائرات العمودية، والسيارات، والكم الهائل من الموارد المتواجدة في جميع أنحاء البلد؟ أين اختفت؟ وكيف يمكن للمرء أن يبقى على نفوذه؟

لقد خلصت إلى بعض الاستنتاجات بشأن الطريقة التي ينبغي أن نبنى بها بعثة متكاملة. وأود أن أشير هنا إلى بعض من جوانبها الأكثر أهمية.

يجب علينا أن ندرك أن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام تغيير للتركيز من السلم والأمن إلى السلام والتنمية. وبالتالي، فإن التحول يقع في واقع الأمر من الأمن إلى التنمية. ولا يعني ذلك أنه ليست لدينا عمليات لبناء السلام تجري فعلاً في إطار عمليات لحفظ السلام، غير أن التركيز يجب أن يتغير، وذلك التغيير في التركيز أساسي لفهم النقاط الأخرى.

ولن تكون بعثات بناء السلام ناجحة إلا استندت إلى برنامج وطني. ولذلك السبب، عارضت دوماً أطر بناء السلام التي وضعتها لجنة بناء السلام. والبرنامج يجب أن يكون وطنياً. ولا يمكننا أن نأتي من الخارج ونضع برنامجاً آخر. وفي حالة سيراليون، يتعلق الأمر ببرنامج الحكومة للتغيير. وأعتقد أنه برنامج سينجح. وما قمنا به هو أننا وضعنا استراتيجيتنا استناداً إلى ذلك البرنامج، موضحين الكيفية التي يمكن أن تدعمها منظومة الأمم المتحدة برمتها. وذلك ما نسميه بالرؤية المشتركة للأمم المتحدة.

ويتطلب بناء السلام الدمج الكامل للولاية السياسية للبعثة في مختلف الولايات الإنمائية. ولا أريد أن أستفيض أكثر مما ينبغي بشأن تلك الولايات، غير أن المجلس يدرك أننا

كيف ينبغي لوجود الأمم المتحدة أن يتطور ليدعم التقدم الذي يحرزه أي بلد خارج من الصراع مرورا بمرحلة ما بعد الصراع وحتى توطيد السلام. سمعنا اليوم كيف أن هذا يشكل تحديا أساسيا يواجهه ثلاث بعثات مهمة من بعثات الأمم المتحدة - في سيراليون، حيث أن سلسلة من عمليات الانتقال الناجحة حولتنا من عملية لحفظ السلام إلى بعثة متكاملة لبناء السلام؛ وفي ليبيريا؛ التي بدأت عملية سحب وانتقال؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث سيوفر الاستعراض الاستراتيجي القادم فرصة هامة لتحديد مسار جديد لتوطيد السلام.

سأتناول نقطة استراتيجية واحدة وسأقدم خمسة

اقتراحات عملية.

النقطة الاستراتيجية هي أن الانتقال - كما أوضحت

السيدة لوي - لا يعني التقدم الخطي من نوع من الأنشطة - هو حفظ السلام - إلى نشاط آخر - هو بناء السلام. إن بناء السلام هو الهدف من البداية، وعملية حفظ السلام في كثير من الأحيان لا تكتسي أهميتها إلا كجزء من تحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، يجب أن يشكل حفظ السلام وبناء السلام جزءا من خطة واحدة شاملة ومتكاملة. ويجب أن يكون جوهر تلك الخطة هو التوصل إلى تسوية سياسية. وكما قال الممثلون الخاصون الثلاثة، ينبغي للخطة توحيد جهود جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواسع النطاق، وينبغي لها تعزيز القدرات الوطنية.

يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تفهم الهدف

العام ودورها في الإسهام في تحقيقه. لقد عملت السيدة لوي بجدية لضمان أن تكون لدينا هذه الاستراتيجية في ليبيريا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد وضع موظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل هذه الخطة في أول إطار استراتيجي متكامل.

السياسية إلى برنامج التنمية لن ينتبه إليه أحد تقريبا. وهكذا، فإن الانتقال من بعثة لبناء السلام إلى النظام العادي للمنسق المقيم يتم على نحو أيسر بكثير عندما تكون لدينا قوات عسكرية كبيرة ويتعين علينا فعلا إحداث تغيير ملموس.

وهذا هو الاستنتاج الذي أود أن أخلص إليه هنا:

أي أنه عندما نتكلم عن استراتيجيات الخروج، ربما سيكون من الأفضل أن نتكلم دوما عن استراتيجيات الانتقال. ويتعلق الأمر بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام - إن نحن أردنا تحديد الأمور بدقة - ومن بناء السلام إلى نظام المنسق المقيم. ومن المرجح أن ذلك سيجعل بعض قرارات المجلس أسهل بكثير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد

فون در شولنبرغ على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته

السابقة، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الهامة اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام ووكيلي الأمين العام والممثل الخاص على ملاحظاتهم الهامة وعلى وضع خبراتهم بين يدي المجلس.

ما برحنا نبحث في مسائل حفظ السلام بطريقة

أكثر منجية لأكثر من سنة الآن، وقد أحرزنا بعض التقدم في هذا المجلس، لكن المتكلمين اليوم حددوا مسألة تدخل في صميم الدور الذي يقوم به المجلس في حفظ السلام، وهي

رابعا، يتعين على مجلس الأمن تركيز اهتمامه على العقبات الكأداء التي تعترض تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ونحتاج أحيانا إلى بعث رسائل سياسية أكثر صرامة؛ ونحتاج أحيانا أخرى إلى إعادة تشكيل البعثة، كما فعلنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نقضي الكثير من الوقت في التكلم عما يحدث الآن ولا نقضي وقتا كافيا في بحث ما هو مطلوب لتحقيق السلام الدائم.

أخيرا، أعتقد أننا بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من لجنة بناء السلام. فعندما أنشئت اللجنة في عام ٢٠٠٥، كنا نريد منها أن تساعد المجلس في إدارة سحب عمليات حفظ السلام الناجحة وانتقالها، وقد قامت بالكثير من العمل المثير للإعجاب. ولكن، نود، شأننا شأن الأمين العام، أن نرى تركيزا أكثر وضوحا على ماهية الإجراءات الملموسة التي يتعين أن يتخذها المجلس وقوات حفظ السلام وسائر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي. وفي هذا المقام، هناك نقطة أوسع. فنحن بحاجة إلى الاستئناس بصورة أكثر انتظاما برأي جميع الخبرات العسكرية والشرطية والإثنائية وغيرها من الخبرات المتاحة.

ينبغي لنا الاحتفال بالنجاحات الكثيرة التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهي مؤسسة مميزة، ولكننا كثيرا ما نطلب الكثير منها ونتوقع منها أن تقدم ما لا تستطيع تقديمه سوى السلطات الوطنية: وهو توفير الأمن والرخاء. وينبغي لنا إعطاء حفظة السلام أهدافا واضحة وقابلة للتحقيق، وإدراك أن عملهم قد أُجُز وأن الوقت قد حان لتولي الآخرين العبء. وغالبا ما ينطوي ذلك على درجة من الخطورة، ويجب علينا أن نكون واقعيين بشأن تلك الخطورة. ولكن البديل هو تحمل أعباء تفوق الطاقة والفضائل في تحقيق ما هو غير قابل للتحقيق. ونرى أن ذلك هو أكبر تهديد تتعرض له عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي سيراليون، لدينا رؤية عامة مشتركة وضعها السيد فون در شولنبرغ. وبدون هذه الاستراتيجيات الشاملة، قد تفتقر جهود حفظ السلام إلى التنسيق وتعرض لخطر ازدواجية الجهود في دعم بعض الأولويات، مع إهمال أولويات أخرى في الوقت نفسه.

ونرى أنه لكي نجعل هذا مجديا من الناحية العملية، ينبغي لنا القيام بخمسة أشياء. أولا، ينبغي أن يكون لدينا منذ البداية فهم واضح للنتيجة التي نتوخاها من عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يكون الهدف الشامل هو المساعدة على تهيئة الظروف المواتية لكي تحقق عملية السلام التقدم. وينبغي للمجلس أن يتحسن في تحديد ماهية ذلك النجاح في كل حالة على حدة. وكما قال السيد دوس، نحن أحيانا نركز أكثر مما ينبغي على المسائل العاجلة على حساب المسائل الهامة، وينبغي لنا التأكد من أن لدى المجلس وقتا كافيا لكي يناقش ويراقب على المستوى الاستراتيجي ما تسعى إلى تحقيقه أي عملية من عمليات الأمم المتحدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مجموعة واضحة من المهام المرتبة حسب الأولوية التي تدخل في عملية حفظ السلام، وإلى وسيلة لقياس مدى التقدم المحرز في إنجازها. وأعتقد أننا نتحسن في هذا الأمر، بما في ذلك عن طريق استخدام النقاط المرجعية، ولكن ما زال أمامنا طريق طويل لنقطعه في تطوير وسائل فعالة ومرنة لتقييم النجاح.

ثالثا، يتعين أن نكون واضحين بشأن ما يستطيع حفظة السلام القيام به وما لا يستطيعون القيام به. وهناك الكثير الذي في وسع حفظة السلام القيام به لدعم بناء السلام، كما بيّن الأمين العام في تقريره. ويمكن أن يشمل هذا توفير أدنى مستوى من الأمن المستدام أو المساعدة على استعادة وظائف الحكومة الأساسية، لكنهم لا يستطيعون إنجاز استراتيجية كاملة لبناء السلام.

في الشرق الأوسط، يكمن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية في جوهر الصراع الذي يجب إيجاد حل له إذا ما أردنا التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في المنطقة وانسحاب ناصح لبعثات الأمم المتحدة هناك.

إن عمليات حفظ السلام في وسعها المساعدة في حماية المدنيين وتحقيق السلام المستدام في أغلب الأحيان من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. كما يتوقف الانتقال الناجح على تحديد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق وعلى توفير التمويل الكافي. وفي الجزء الجنوبي من بلدي، تقدم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مثالا على كيفية وضوح الأهداف التي تُرجمت إلى تعاون وثيق وإجراءات منسقة بين الجيش اللبناني والبعثة.

إن نطاق عمليات حفظ السلام وتعقيدها لا يتسقان حاليا مع القدرات القائمة. ولذلك يجب علينا تحديد أهداف واقعية وكفالة تخصيص التمويل الكافي والدعم اللوجستي المناسب للبعثات لكي تسهل نجاح استراتيجيات الانتقال والخروج. وتشدد لبنان على الصلة الوثيقة بين صون السلام وبنائه. وفي الواقع، تكتسي أنشطة الانتعاش وبناء السلام أهمية بالغة من المراحل الأولى لعمليات حفظ السلام. ويجب الاضطلاع بما بالتنسيق مع الحكومات المضيفة وعن طريق البرامج الإنمائية، فضلا عن تعزيز المؤسسات الوطنية وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نقدر جدا دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وندعو الشركاء الدوليين إلى المساعدة في بناء قدرة الجيش اللبناني.

ونشدد أيضا على أهمية الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، وندعو إلى التنسيق المنتظم مع اللجنة. والواقع أن جهود بناء السلام، منذ البدء بحفظ السلام، سوف تساعد على كفالة الاستقرار، ولا سيما في مجال الانتعاش الاقتصادي، وتعين على تعزيز الأمن وبناء الثقة في ما بين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على إيجازه في التكلم وعلى تقديمه مثالا جيدا ليقتدي به مجلس الأمن ككل.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالفرنسية): أنا سأقدم مثالا جيدا آخر اليوم بالتكلم بالفرنسية.

يرحب وفدنا بمبادرتكم، سيدي، بعقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة. أشكر أيضا الأمين العام على اشتراكه في جلسة اليوم، ونعرب عن تقديرنا العميق إلى الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام على إسهاماتهم القيّمة.

يؤيد وفدي البيان الذي سيدي به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يتابع وفدي عن كثب الجهود التي بذلها مجلس الأمن على مدى الأشهر الـ ١٥ الماضية في وقت واحد لتعزيز السلام وصونه وبنائه. ولبنان مقتنع بأن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واستراتيجيات الانتقال والخروج تتطلب الشراكة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، كما ذكر في كثير من الأحيان.

وكما ذكرتم، سيدي، في ورقتكم المفاهيمية (S/2010/67)، بلغت عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة مستوى لم يسبق له مثيل، مع وجود أكثر من ٩٦ ٠٠٠ امرأة ورجل يرتدون الزي العسكري منتشرين في ١٥ بعثة تبلغ ميزانيتها زهاء ٧,٨ بلايين دولار. وهذه الأرقام لم يسبق لها مثيل. لذلك نحن بحاجة إلى ضمان توفير الموارد الكافية التي لا تتناسب حاليا مع ما تنسم به أنشطة عمليات حفظ السلام من تعقيد. من الحيوي أيضا أن تكون أهداف العمليات واضحة المعالم؛ ولا بد أن تساعد بصورة واضحة على حل الصراعات وإحلال السلام الدائم من خلال وضع استراتيجية خروج ناجحة.

وينبغي لهذا الوضوح أن يشمل أهداف البعثة وولاياتها واستراتيجياتها. وينبغي للمجلس أن يكون واضحا وحازما إزاء الحاجة إلى ربط استراتيجيات الانتقال والخروج بتحقيق الأهداف المعلنة. وينبغي للولايات أن تكون واقعية وممكنة التطبيق، وتتيح المرونة في تفسيرها. وينبغي ألا تتغاضى عن الحتميات الأخلاقية التي تفرض نفسها على عمليات حفظ السلام في المقام الأول. والخروج بمجرد الخروج غير مثمر لبعثات حفظ السلام إن لم يكن ضارا. ونحن لا نود أن نرى تكرارا للأخطاء التي ارتكبت في رواندا وسريبنيتسا، ولا أن ننسى الذكرى المؤلمة لنتائجهم المساوية.

ثانيا، يجب أن يكون التخطيط شاملا، ويوفر نهجا متكاملًا يتيح لعمليات حفظ السلام أن تتوافق مع بناء السلام وحفظ السلام. وينبغي استخلاص الدروس من لجنة بناء السلام، ولا سيما خلال المراجعة المقبلة التي ستقوم بها اللجنة، بغية توجيه التخطيط في المستقبل. ونحن نؤيد النهج الواسع والمتكامل مع إنجاز بعثات حفظ السلام على مراحل. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك مشاورات أوسع مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، بشأن التخطيط للبعثات ونشرها.

ثالثا، القدرات والموارد. نعتقد أنها يجب أن تكون كافية ويمكن التنبؤ بها. ولقد تم تناول هذه النقطة بوضوح في هذه القاعة اليوم: إن موارد عمليات حفظ السلام غالبا ما تكون غير متناسبة، إذ تتوفر بكثرة حيث تقل الحاجة إليها، وتقل حيث تفسد الحاجة إليها. ومثال على ذلك ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

من جهة أخرى، إن تعزيز القدرات الوطنية التي يعتمد عليها نجاح استراتيجية الخروج لا يحظى بالدعم الكافي والمستدام. لذلك من الضروري للمجلس، وفي الواقع للدول الأعضاء، أن يولي أهمية أكبر لبناء القدرات وتعزيزها، فضلا

حفظه السلام وبعثاتهم. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة بلد ما في المرحلة التي تعقب الصراع إلى إعطاء الأولوية لاحتياجاته في مجال بناء السلام ضرورية لإجراء حوار بناء وقيام شراكة فعالة مع المجتمع الدولي. وانخراط لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون يسر الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، إلى حد كبير عن طريق دعم الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام التي تحددها وتنفذها الحكومات الوطنية.

وفي غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، أسفر انخراط لجنة بناء السلام عن جيل جديد من المكاتب المتكاملة. ويرحب لبنان بالمراجعة التي تجريها لجنة بناء السلام، والتي ستتيح فرصة فريدة لتعزيز دورها في البلدان العاملة فيها.

أخيرا، نذكر مجددا أن نجاح بعثات حفظ السلام، واستراتيجياتها للانتقال والخروج، يقتضي شراكة حقيقية في ما بين جميع أصحاب المصلحة. ونستعري كذلك انتباه المجلس إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في وضع الخطط السياسية، ودور اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة في توفير التمويل الكافي.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

أتوجه في البداية بالشكر إليكم، السيد الرئيس، على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المواضيعية. والورقة المفاهيمية المرافقة للمناقشة (S/2010/67) قيمة أيضا في بلورة أفكار للنقاش. وأرحب بوجود الأمين العام وأشكره على بيانه المفيد. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام والممثلين الخاصين على إسهامهم القيم في هذه المناقشة.

سوف يركز بياني على ستة عناصر رئيسية. أولا، الولايات: أعتقد أن بإمكاننا أن نكون أكثر دقة في وضع الولايات لتشمل استراتيجيات واضحة للانتقال والخروج.

قياسها، وأنظمة الإبلاغ، وتطور النتائج. والإبلاغ الإلزامي إلى مجلس الأمن ومراجعة النتائج سيكونان ضروريين إذا أراد أعضاء المجلس، وفي الواقع المجتمع الدولي، أن يكون لديهم تقدير أفضل لأهداف الخروج والانتقال التي سيجري وضعها. ونحن نحذّر من استراتيجية للخروج والانتقال لا تراعي الإنجاز الكبير لأهداف بعثات حفظ السلام. وينبغي للمجلس أيضا أن يقاوم تجربة الخروج لمجرد أن ولاية ما تقتضي الخروج في فترة محددة، أو الخروج بفعل عوامل خارجية أخرى. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى الذهاب مبكرا وأن تبقى المدة اللازمة، إذا اقتضى الأمر ذلك، بغية أن تعطي الأمل لفاقديه وتوفر المساعدة للملايين من ضحايا الصراعات العاجزين واليائسين والمشردين.

السيد ماير - هارتغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

إننا نرحب بمبادرتكم، سيدي، إلى تنظيم هذه المناقشة اليوم حول استراتيجيات الانتقال والخروج. ونشكر الأمين العام ووكلاء الأمين العام والممثلين الخاصين الموجودين هنا اليوم على إسهاماتهم الهامة والحافزة للفكر في هذه المناقشة. ونحن على اقتناع بأن هذه الجلسة يمكنها أيضا أن توفر فرصة هامة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة كي تتشاطر خبراتها المشهود لها مع أعضاء المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة، لكن اسمحو لي أن أدلي بالنقاط الإضافية التالية.

إن مشروع البيان الرئاسي المعروف على المجلس محق في التأكيد على الهدف الشامل المتمثل في كون عمليات الأمم المتحدة الناجحة لحفظ السلام هي تلك التي ينبغي أن تهيئ الظروف المؤاتية لسلام مستدام في الميدان، وتسمح في آخر المطاف بإعادة تشكيل البعثة وانسحابها. ومن أجل انتقال ناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام المتواصل، أو إلى أشكال أخرى لوجود الأمم المتحدة، من الضروري

عن تخصيص الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها لتعزيز البرامج ذات الأثر السريع، وفي نهاية المطاف التنمية المستدامة في ركائزها المتكاملة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

رابعا، تحدي التنسيق لا يظهر فحسب في إصلاح قطاع الأمن، وإنما في جميع مراحل الأنشطة العملية للأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري. وقدرة الأمم المتحدة على قيادة الجهود الدولية في حفظ السلام ينبغي تعزيزها. وعليه، ينبغي للمجلس أن يكتف تعزيزه للتنسيق والتآزر بين مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة.

وهدف الأمم المتحدة للعمل يدا واحدة ستختبره قدرتها على التنسيق بفعالية. والأهم أن الأمم المتحدة يجب أن توفر تعبيرا عمليا لفكرة الملكية الوطنية للأولويات والاحتياجات الإنمائية. ويجب أن يراعي دعمنا هذه الأولويات والاحتياجات المحددة، بغرض تعزيز انصهار الأعمال التي تقوم بها أطراف دولية.

خامسا، إن استدامة الدعم السياسي لعمليات السلام ضرورية لنجاح عمليات حفظ السلام، وفي الواقع لتمهيد الطريق أمام الخروج المنظم والمشرف. وإن انعدام الدعم السياسي لمختلف حالات الصراع وعدم اتساقه يستدعيان إعادة التفكير العميق. وهنا، ينبغي إيلاء الاهتمام لآليات أخرى، ولا سيما الدبلوماسية الوقائية، حالما تصبح الدلائل واضحة على قرب اندلاع الصراع. والقدرة على الاستجابة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ينبغي بناؤها، وفي الواقع تعزيزها. والتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يمكنه أن يوفر دروسا مفيدة للبناء عليها لدى وضع نماذج وأطر عملية.

سادسا، إن كل هذه الأمور تعتمد على العمليات التي نضعها موضع التنفيذ بالنسبة إلى معايير الأداء التي يمكن

وفي أغلب الأحيان، تكون المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسية لتأمين استدامة أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام. ولذلك، ثمة حاجة لتأمين الاتساق الوثيق بين خطط وبرامج بناء السلام التي تشرع فيها تلك المنظمات والدول الأعضاء والمؤسسات المالية، فضلا عن وجود الأمم المتحدة في الميدان.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، يجب أن تؤخذ حماية المدنيين بعين الاعتبار الواجب خلال كل فترة وجود عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المرحلة الانتقالية. وهذا جانب بالغ الأهمية في مناقشة اليوم. إن قدرة الدولة على حماية سكانها المدنيين واستعدادها للقيام بذلك يمثلان شرطا مسبقا للسلام المستدام، وبالتالي لانسحاب عملية حفظ السلام.

وتهيئة بيئة مؤاتية للحماية تتجاوز حماية المدنيين من العنف المادي ويجب أن تكملها أنشطة في مجالات إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان وتمكين المجتمع المحلي. ومن الأساسي لتحقيق النجاح وجود تنسيق مبكر بين تلك الأنشطة واستراتيجية مشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في تنفيذها. وسمحوا لي أن أؤكد أيضا على وجوب المشاركة الكاملة للمرأة في كل العمليات ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعتبر ليبريا بوضوح مثلا يحتذى في هذا المجال.

إننا نرحب بالعلاقة الواضحة في مشروع البيان الرئاسي التي تربط بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة، وهي علاقة تكافلية أشار إليها السيد فون در شولنبرغ بعبارات بليغة تماما في تقديم الحالة النموذجية في سيراليون - وهي بالفعل حالة نموذجية. ويجب أن تؤخذ هذه العلاقة التكافلية في الاعتبار في عملية الاستعراض الجارية في لجنة بناء السلام. إن الانتعاش الاقتصادي المبكر وجني

وضع القدرات الوطنية الفعالة في خدمة توفير الأمن والخدمات الأساسية وسيادة القانون والتنمية الطويلة الأمد بطريقة متكاملة من جانب السلطات الوطنية، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الدوليين. وقد شدد السيد فون در شولنبرغ على الدور الرئيسي للمساهمة الوطنية. وينبغي لجهود بناء السلام وحفظ السلام أن تسير جنبا إلى جنب في مرحلة مبكرة على أساس استراتيجية مشتركة ومتكاملة.

إن ذلك النهج ينبغي أن نسترشد به أيضا في صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة في المستقبل. والولايات الواضحة والموثوق بها والقابلة للتحقيق يجب أن توجه نحو تحقيق النتائج المنشودة، أو كما قال السيد دوس، نحو نتائج بديلة على الأقل. إننا بحاجة أيضا إلى معايير مرجعية واضحة وإلى وضع سلم أولويات واضح للمهام. ولا بد لي أن أقول إنني أتعاطف مع النقد الذي عبرت عنه السيدة لوي، الممثل الخاص للأمين العام، فيما يتعلق بمطالبة المجلس بتنفيذ البعثات لولايات الحماية في حدود قدراتها. فالجلس يجب أن يضمن، في رأينا على الأقل، أن تكون الولايات على قدر الموارد اللازمة لتنفيذها الكامل منذ البداية.

ولكن، لتفادي إهراء العمليات قبل الأوان، يجب أن تكون المعايير المرجعية والأهداف قائمة على أساس ظروف الميدان ومشاركة لكل الأطراف. وزيادة على ذلك، ينبغي استعراض تلك الأدوات لرصد التقدم بشكل منتظم ومواءمتها مع الاحتياجات الميدانية.

وعلى خلفية تزايد العمليات وتزايد تعقدها باستمرار، يصبح التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية، ذا أهمية أكبر، خاصة في سياق الانتقال. وقد ناقش المجلس هذه المسألة من قبل. ولكن إذا ما قدمنا مثلا واحدا من بين الحالات الجاري مناقشتها اليوم، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم بنشاط ومنذ سنوات عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار إصلاح القطاع الأمني الذي شرعت فيه حكومة ذلك البلد.

لحل النزاعات بالطرق السلمية. ولكن تلك الجهود وضعت على المحك بسبب التهديدات الجديدة التي تواجه السلام والأمن العالميين، مثل الإرهاب والقرصنة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومما يزيد الحالة تعقيدا تزايد أنشطة الأطراف الفاعلة من غير الدول والآثار الإنسانية المريعة على السكان المدنيين الأبرياء. بمن فيهم النساء والأطفال.

وحفظ السلام أداة أساسية لا غنى عنها تحت تصرف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ عمليات حفظ السلام بطريقة فعالة تدرج فيها استراتيجيات الانتقال والخروج. وينبغي أن يكون هدفها الأول والرئيسي تهيئة ظروف السلام المستدام في الميدان لكي يتسنى تنفيذ إعادة تشكيل بعثات حفظ السلام أو انسحابها بدون أن ينطوي ذلك على مخاطر الانتكاس وتجدد النزاع.

إننا على اقتناع بأن أي استراتيجية ناجحة للانتقال أو الخروج يجب أن تستند إلى خمسة اعتبارات أساسية.

أولا، يجب أن يتم التخطيط بعناية وأن ينطوي ذلك على فهم دقيق لأسباب النزاع وكيف يمكن الاستفادة من هياكل محلية أو داخلية في البحث عن الحلول. ثانيا، يجب تطوير ولايات واضحة لحفظ سلام، وأن تكون مخصصة لكل حالة بعينها، وأن تبقى قيد استعراض مجلس الأمن، وأن تكون متنوعة حسب الاقتضاء ومستندة إلى ديناميات الحالة في الميدان.

ثالثا، يجب تطوير برنامج ذي أطر زمنية محددة ومعايير مرجعية للأنشطة ذات الأولوية، بما في ذلك المصالحة وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، وينبغي أن تكون السلطات الوطنية مالكة للبرنامج. وينبغي أن يركز البرنامج على الأولويات الرئيسية مثل دعم بناء القدرات للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني.

عوائد السلام يمثلان حافزين أساسيين للمجتمعات لكي تستثمر في السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، استحووا لي أن أشير أيضا إلى المساهمة الهامة التي يمكن لبعثات حفظ السلام تقديمها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أماكن انتشارها، وليس أقلها من خلال المشتريات المحلية. كما أود أن أقول إن وفدي يدعم بقوة عمل وكيل الأمين العام السيدة مالكونغا في هذا الميدان.

وعلى مدار السنوات الماضية، تم إنهاء عدد من عمليات حفظ السلام وأعقبته أشكال أخرى من مشاركة الأمم المتحدة، وتمثل ذلك في حالات كثيرة بمكاتب بناء السلام المتكاملة. إننا نتفق على أن الوقت قد حان للاستفادة من الدروس المستفادة من تلك الأمثلة. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام بأن يتناول خلال الأشهر القادمة الدروس المستفادة من البعثات السابقة والحالية فيما يتعلق بالتنفيذ الناجح لاستراتيجيات الانتقال. ونعتقد أن مواصلة الحوار بين الفريق العامل والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة سيقدم مساهمة لهذه الممارسة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني على بيانهم المفيدة، كما أود أن أشكر الممثلين الخاصين للأمين العام الذين قدموا لنا خبراتهم الميدانية ومشورهم.

وهذه المناقشة حول استراتيجيات الانتقال والخروج تأتي في الوقت المناسب. وقد أجرينا مداوالات مستفيضة حول طرق تعزيز فعالية حفظ السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وتواصل الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي عامة، بذل الجهود

خلال العام الماضي، كرس المجلس اهتماما كبيرا لطرق تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسوف تعزز مناقشة اليوم بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج هذا الجهد.

لقد لاحظ المجلس، في مناقشات عديدة، أنه مع نمو عمليات حفظ السلام من ناحية الحجم والتعقد، تعاني عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من ضغط شديد. ولاحظنا أيضا أننا نضع طلبات متعددة من إمدادات ضعيفة من القوات العسكرية وأفراد الشرطة المجهزين والمدربين على الوجه الأكمل. ويجب ألا تغيب هذه العوامل عن بالنا قبل تجديد ولايات حفظ السلام أو إنشاء عمليات جديدة، لا سيما عندما تكون الظروف في الميدان غير مناسبة لحفظ سلام ناجح.

وعلينا ألا ننسى لماذا ينشئ مجلس الأمن عمليات حفظ السلام في المقام الأول. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنقذ الأرواح وتحقق نتائج ملموسة. وهناك العديد من البلدان أكثر استقرارا اليوم بسبب جهود الأمم المتحدة الماضية والحالية لحفظ السلام. وتقوم كل من سيراليون وبوروندي بتوطيد السلام الذي تحقق بشق الأنفس؛ وتمضي لييريا على مسار مبشر بالخير. وعلينا أن نواصل السير.

لكننا شاهدنا أيضا ما يمكن أن يحدث عندما تتسرع أكثر من اللازم بإهاء بعثة، كما حدث في تيمور - ليشتي. يجب أن نقوم بإجراءات سحب حفظة السلام قبل الأوان أو تقليص البعثات أو إنهاؤها على أساس جداول زمنية تعسفية وقرارات خاطئة للتقدم. فالتقدم الذي أحرز بشق الأنفس يمكن أن ينهار بسرعة إذا غادر حفظة السلام في تعجل دون أن يتركوا وراءهم الأسس للسلام المستدام.

رابعا، ينبغي تخطيط بعض أنشطة بناء السلام في المراحل الأولى من حفظ السلام وتنفيذها. ومن المهم تأمين حصول السكان المنكوبين بالتزاع على عوائد ملموسة للسلام من خلال تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمأوى، وتحسين مستويات معيشتهم. ولتحقيق ذلك، لا بد من تخصيص المزيد من الموارد للبرامج والأنشطة التي تحسن رفاه السكان.

خامسا، نؤكد مجددا على ضرورة أن تكفل منظومة الأمم المتحدة المزيد من الاتساق في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام والأنشطة الإنمائية. ونرى أنه قد حان الوقت لكي تقوم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع بتخصيص المزيد من الموارد لأنشطة بناء السلام. وصندوق بناء السلام أداة هامة لتوفير التمويل المرن للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والبلدان الأخرى المحتاجة. ومع ذلك، فإن الموارد المالية الإجمالية محدودة بحوالي ٣٥٠ مليون دولار، مع أن ميزانيات بعض بعثات حفظ السلام تبلغ ٥٠٠ مليون دولار أو حتى بليون دولار كل سنة.

وفي الختام، تؤكد أوغندا مجددا على ضرورة زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا أمر في غاية الأهمية إذا أردنا تحقيق أقصى استفادة من إسهاماتها في منع نشوب الصراعات والوساطة لحل الصراعات وتسوية الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ووكيلي الأمين العام لو روا ومالكورا على مرئياتهما القيمة، والسيد دوس، والسيدة لوي والسيد فون در شولنبرغ على تقديم منظوراتهم الفريدة من الميدان.

اتخاذ قرارات مستتيرة بخصوص الولايات في المستقبل وتقليصها في نهاية المطاف.

وأخيراً، من الأهمية الحاسمة أن نقوم بالمزيد لبناء القطاعات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون للحكومات المضيفة. ويمكن أن يقوم فريق إصلاح القطاع الأمني التابع للأمم المتحدة بدور مفيد بحيث يكون بمثابة حلقة الوصل للدعم التقني في هذا المجال. وينبغي أن تكون أنشطة بناء السلام الأخرى ذات الصلة عنصراً أساسياً في أي ولاية جديدة. وهناك ضرورة أيضاً لتعاون مبكر ومعزز مع لجنة بناء السلام.

وكما ذكرت السيدة لوي، ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع، واستراتيجياتنا لبناء السلام، مثل استراتيجياتنا العامة لحفظ السلام، ينبغي أن تصمم لتلبية احتياجات البلد المعني. وإذ ننظر في مراجعة ولاية أو تقليص بعض البعثات، سنتعين علينا تعزيز بعثات أخرى، كما فعلنا لتونا في هايتي. وقبل بضعة أشهر، كنا نأمل في أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عما قريب في وضع يسمح بالبدء في التقليص بنجاح. غير أن هذه البعثة أصبحت الآن أهم مما كانت عليه من قبل، فهي بمثابة شريان حياة هام بالنسبة لملايين الهايتيين المحتاجين بشدة.

وأود أن أشدد على الدعم المستمر من الولايات المتحدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأعرب عن امتناننا للإسهام الذي يقدمه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وفد فرنسا على تنظيم جلسة اليوم هذه بشأن موضوع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي جاء في أوانه. ونرحب بمشاركة الأمين العام، ووكيلي الأمين العام ورؤساء ثلاث من بعثات الأمم المتحدة الهامة. لقد استمعنا باهتمام إلى تقييماتهم.

وفي بيانه الرئاسي الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24)، التزم مجلس الأمن من جديد بتحسين الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومعالجة التحديات التي تواجهها اليوم. وتوفر لنا التدابير الواردة في ذلك البيان وتلك التي في مشروع البيان المعروض علينا اليوم الأدوات لتعزيز حفظ السلام لصالح مساعدة البلدان على الانتقال بسرعة إلى سلام دائم. وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن عدد من هذه التدابير اليوم.

أولاً، وكما نوّه إلى ذلك متكلمون آخرون، يجب علينا منذ البداية أن نضع لعمليات حفظ السلام ولايات ذات مصداقية وقابلة للتحقيق. لا بد للولايات والوسائل أن تكون متسقة على نحو أفضل، وعلينا أن نكون واقعيين إزاء ما يمكن أن نحققه. إننا نقوم بتحسين قدرتنا على قياس التقدم من خلال استخدام المعايير المصممة لظروف كل صراع واستعراضها بصورة دورية من أجل استمرار صلاحيتها. لكن يمكننا القيام بما هو أفضل.

ثانياً، من المهم أن نعمل معاً لضخ حياة جديدة في عمليات السلام المتعثرة في البلدان التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام. يجب أن يقترن حفظ السلام بجهود قوية لصنع السلام؛ وهو ليس بديلاً لها. وقد تكون هناك ضرورة في بعض الأوقات لاستخدام النفوذ الدولي لإحياء المفاوضات المتوقفة، وقد نرغب في النظر في ما إذا كانت الآليات غير الرسمية، من قبيل الفريق الأساسي المعني بتييمور - ليشتي، لديها ممارسات يمكن تطبيقها بصورة مفيدة في حالات أخرى.

ثالثاً، ينبغي أن نساعد في توسيع دائرة القوات العسكرية وأفراد الشرطة من القديرين والراغبين. ولذلك، فإن البرامج الثنائية لتدريب وتجهيز المساهمين المحتملين أمور ضرورية. وكانت زيادة الاتصالات فيما بين المساهمين بقوات عسكرية وأفراد الشرطة، والمجلس والأمانة العامة مفيدة، لكن ينبغي لنا أن نقوم بأفضل من ذلك إذا أردنا

ومن الأهمية بمكان أن نفصل بوضوح بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، التي ينبغي أن تحدد بوضوح في ولاياتها. وينبغي أن تكلف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بواجبات الانتعاش الأولية فقط، في حين ينبغي لنا أن نشرك في عمليات بناء السلام والتدخلات ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي الصرف، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجتمع المانحين.

وفي صنع واعتماد قرارات حفظ السلام، ينبغي لنا أن نضع في الاعتبار مصالح جميع الأطراف، واحترام سيادة الدول وتشجيع المسؤولية الوطنية عن تنفيذ البرامج ذات الصلة. وهذه البرامج لا ينبغي تنفيذها إلا بموافقة الحكومات الوطنية والتنسيق معها.

وتتطلب مشكلة ضمان توفير مستوى الخبرة العسكرية المطلوبة في قرارات حفظ السلام الخاصة بالمجلس اهتماماً خاصاً. ونحن نعتقد أنه إلى جانب المبادرات الأخرى ذات الصلة، لا يزال من المهم النظر في المقترح الروسي بشأن تنشيط عمل لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن، بمشاركة كاملة من جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر، وبمشاركة مرنة من الدول الرئيسية المساهمة بقوات. وإن تقييمات اللجنة فيما يتعلق بالموقف في الدول التي توجد بها عمليات لحفظ السلام، وتوصياتها بشأن الجوانب المرتبطة بالعمليات من حفظ السلام، ومساهماتها وتعاونها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في البعثات بغرض تحديد تآهب الوحدات والبنية التحتية للعمليات، ستوفر للمجلس معلومات يعول عليها وفي وقتها المناسب، الأمر الذي يتمخض عنه إجمالاً بناء الخبرات العسكرية لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

تولي روسيا أهمية كبرى لدور الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين، وهي تسعى لبناء قدراتها من أجل عمليات حفظ السلام. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى، ومن الممكن تماماً أن يزداد الطلب على حفظة السلام.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تمر بتغييرات نوعية فحسب بل أيضاً تغييرات كمية مع تزايد تعقد ولايات حفظ السلام. فلقد أنيط بالعديد من عمليات حفظ السلام مجموعة كاملة من الواجبات المختلفة، مثل المساعدة في التوصل إلى تسويات سياسية، ومراقبة الالتزام باتفاقات السلام وتحديد المهام لتعزيز القدرات الوطنية. وإلى جانب الاستقرار العسكري والسياسي في مناطق الصراع، يقدم حفظة السلام أيضاً الدعم لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء مؤسسات الحكم الدائمة وإنجاز المهام الأخرى المعقدة لبناء الدولة.

والتحدي الذي يواجهها هو كيفية زيادة تحسين عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وتتطلب معالجة هذا التحدي جهودنا الجماعية والتعاون المثمر بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة. وينبغي أن يهدف مسار العمل إلى زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي القيام بها مع الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة، ومع الاحترام الصادق لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. تلك هي الضمانة السياسية للقيام بعمليات حفظ السلام الناجحة.

ويحتم نقص الموارد المالية واللوجستية والتقنية ضرورة تعزيز نوعية إدارة عمليات حفظ السلام واستخدام الإمكانيات القائمة في هذا الصدد إلى أقصى حد. وهناك مسألة ذات صلة هي ضرورة ضمان الانتقال الفعال من مهام حفظ السلام إلى مهام بناء السلام لغرض تعزيز الإنجازات التي تحققت في توطيد الاستقرار.

والروح البنّاءة اللتين أبادهما زملاؤنا في مناقشة مشروع البيان بوصفه وثيقة هامة وبنّاءة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالفرنسية):
سيدي الرئيس، سوف أقتدي بالمثل اللبناني وأتكلم بالفرنسية.

أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه. ونقدّر كثيراً الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد لوروا والسيدة ملكورا، إلى جانب الإسهامات القيمة التي قدمها السيد دوس والسيدة لوي والسيد فون در شولنبرغ.

عندما ناقش استراتيجيات الانتقال والخروج الخاصة بعمليات حفظ السلام، فإنه يتعين ألا يغيب عن نظرنا الهدف الرئيسي لهذه العمليات. فهدفها النهائي هو الإسهام في توطيد السلام المستدام. وعليه، تظل استراتيجيات الانتقال والخروج هذه وسيلة لتحقيق غاية، وليس لها أن تصبح غاية بحد ذاتها مطلقاً. وليس هذا التمييز أكاديمياً، بل هو سياسي، بمعنى أن على الاستراتيجيات أن تستجيب للديناميات السياسية الماثلة على الأرض.

إن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام هو مسؤولية منظمة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب تنسيق استراتيجيات الخروج والانتقال الخاصة بعمليات السلام مع الوجود الأوسع للأمم المتحدة في الميدان. وذلك يتطلب التنسيق الواسع على نطاق المنظومة كلها منذ المراحل المبكرة لحفظ السلام. وعليه، فإننا بحاجة إلى العمل في ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز التأييد السياسي للمجلس لعمليات السلام، وتحسين هياكل الأمم المتحدة للتعامل مع تلك الحالات وضمان توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة.

إن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي شرط لا غنى عنه لاستراتيجية الخروج. وعلينا أن نستمر في جمع الدروس

وتتطلب سعة تحديات حفظ السلام المعاصر تفاعلاً ناجعاً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد أظهرت التجارب أن هناك ما يبرر زيادة الاستخدام النشط لقدرات المنظمات الإقليمية والآليات دون الإقليمية، ما دام عملها يتم في اتساق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي علاقتها مع المنظمة ومع مجلس الأمن على وجه الخصوص، وما دامت محكومة بنصوص المادة الثامنة من الميثاق.

وتنشأ الآن فرص جيدة لترسيخ التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، نتيجة لإنشاء قدرات حفظ السلام في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسوف يوفر الاعتماد المتوقع لمبادرة روسيا والدول الأخرى الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولقرار من الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، قوة دافعة أخرى في هذا الصدد.

ويكتسب وضع استراتيجيات الإنهاء التدريجي لعمليات حفظ السلام حالما نفذت ولايات مجلس الأمن الخاصة بها أهمية خاصة. ونعتقد أن مناقشة خروج العمليات والانتقال من عمليات حفظ السلام إلى أشكال أخرى لوجود الأمم المتحدة، سوف تعيننا في التصدي لهذه التحديات.

لقد اهتمنا بالاطلاع على الورقة المفاهيمية (S/2010/67) التي قدمها شريكنا عن موضوع "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: استراتيجيات الانتقال والخروج". ونعتقد أن نطاقاً واسعاً من أفكارها ومفاهيمها يمكن أن يكون أساساً معقولاً للمزيد من المناقشة الهادفة إلى تحقيق نتائج ملموسة. وبالطبع يجب أن يكون المعيار الرئيسي في تخطيط هذه الاستراتيجيات هو ضمان أن تهيئ قوات حفظ السلام الظروف الملائمة لحفز عملية التسوية السياسية.

نشكر وفد فرنسا على إعداد مشروع البيان الرئيسي الذي سيعتمد اليوم. كما نقدّر كذلك المرونة

بناء السلام في الجوانب المتصلة ببناء السلام من ولايات بناء السلام. ويتعين توضيح أدوار ومسؤوليات لجنة بناء السلام في مقابل مجلس الأمن بقدر أكبر. وفي استعراض أعمال اللجنة فرصة لتعزيز قدراتها على تقديم هذه المشورة.

ويجب أن تتوفر للأمانة العامة من الهياكل والخبرات المطلوبة ما يمكنها من التصدي الكافي للعناصر الخاصة ببناء السلام في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، لا بد من أن تحظى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من بناء السلام باهتمام أكبر.

لقد حدثت تطورات إيجابية مؤخراً فيما يتصل بالموارد البشرية والمادية لحفظ السلام عموماً. غير أن تقدماً أقل قد أحرز لضمان توفر الموارد المساعدة لتنفيذ استراتيجيات الانتقال والخروج المستدامة. فلا تزال المشاكل المعروفة المدمرة لفعالية المساعدات الدولية كما هي ويتعين تجاوزها حين يتعلق الأمر بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان فيما بعد الصراعات. وعلى المانحين والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة نفسها بذل مزيد من الجهد لتحرير أرصدة كبيرة منذ بداية العملية وأثناء جميع مراحلها، بطريقة يمكن التنبؤ بها ومرنة ومتماسكة. وفي وسع التنسيق والتنسيق الفجوات القائمة، فيعزز ذلك فعالية الأموال المستثمرة.

وعلى ذلك أن نقوّي قدرة عمليات حفظ السلام واتصالها بالأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الموجودة على الأرض، وشواغل بناء السلام الرئيسية في عملياتها اليومية، خاصة عند تنفيذ استراتيجيات الانتقال والخروج. والممثلون الخاصون للأمين العام والمنسقون المقيمون لهم دور أساسي عليهم أن يضغطوا به في هذا المجال.

في الختام، ينبغي أن ننظر إلى المراحل الانتقالية كخطوة على الطريق نحو مساعدة البلدان على تحقيق السلام

المستفادة وتحسين جهودنا في مجالات مثل بناء القدرات والمؤسسات، وتحسين قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية، وحماية المدنيين وإعادة التنشيط الاقتصادي وخلق الوظائف. كما يجب إشراك الأطراف الفاعلة المحلية على نحو بناء في عمليات السلام والمصالحة وإعادة البناء. إن المهمة الرئيسية لحفظ السلام هي مساعدة هؤلاء على تكريس جهودهم والمضي في ذلك الطريق.

ويتعين أن تكون إعادة إحلال السلام أولوية للمجلس أثناء وضعه للولايات واستجابته للتطورات على الأرض. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على المجلس تحسين قدرته على مراقبة عمليات السلام. وإنشاء معايير في العديد من البعثات ابتكار إيجابي. وأشكر السيد دوس على الوضوح الذي وفره لمناقشتنا في ذلك الصدد.

إن الانتقال من حفظ السلام مهمة منظمة تقتضي من مجلس الأمن التعاون مع الأطراف الأخرى ذات الصلة. والجمعية العامة شريك رئيسي في هذا الشأن، لا سيما لجنيتها الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وعلى المجلس أن يستفيد من اتساع عضوية هذه الهيئات ومستوى خبرتها كي يكون حفظ السلام أكثر فعالية وشفافية.

إن العلاقة بين قرارات مجلس الأمن وعمل الهيئات الإنمائية التابعة للمنظمة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. ويتعين عدم اعتبار حفظ السلام وبناء السلام مراحل لاحقة لوجود الأمم المتحدة في البلد المعين. فمتى ما كان ممكناً، يجب أن تنشط الهيئات ذات الصلة بالتنمية فور انتهاء الصراع مباشرة، حتى تكون قد أرسيت تماماً الظروف الاجتماعية الاقتصادية الملائمة للسلام، عندما تغادر بعثة حفظ السلام.

ويمكن أن تكون لجنة بناء السلام فاعلاً هاماً آخر. وقد اعترف التقرير الأخير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/63/19) C-34 بقيمة المشورة التي قدمتها لجنة

متسقاً، بالإضافة إلى التزام البلد المضيف. وبدون توفر كل ذلك لا يمكن الانتقال إلى بناء السلام بنجاح.

وتبدأ هذه العملية بصياغة الولاية. ولتحقيق الانتقال الناجح، من الحيوي أن تكون الولايات واضحة وملائمة وكافية لمعالجة الاحتياجات العاجلة وكذلك الاحتياجات الآجلة. والجزء الرئيسي من تصميم الولاية هو تحديد النتيجة المنشودة التي، كما يسلم بذلك مشروع البيان الرئاسي، تعكس الحاجة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام. والولايات المناسبة والكافية تمكّن بعثة الأمم المتحدة من الاستفادة الكاملة من الفرصة السانحة لإحداث تغيير سريع في البيئة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون تجديد الولايات تلقائياً، بل أن يكون حساساً لتطور ظروف البلد ومشروطاً به. وهذا يفترض مسبقاً تركيز الأمم المتحدة المستدام على القدرة المعرفية، أي مقارنة ودراسة وتأويل جميع البيانات اللازمة لتقييم أثر البعثة. وسيتمكن مجلس الأمن من الاستفادة من توفير التوصيات الواضحة والدقيقة الإعداد التي تقدمها الأمانة العامة على الأقل قبل شهر واحد من تجديد الولاية، كما أشير لذلك في مشروع البيان الرئاسي.

وفي الوقت ذاته، تولى البوسنة والهرسك أهمية قصوى لتحديد استراتيجيات خروج بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام. ويجب تأسيس استراتيجية الخروج الواضحة على التقييم الوافي للوضع في الميدان وعلى دراسة تقييمية دقيقة تبين ما إذا كانت عملية بناء السلام قد وصلت مرحلة دائمة لا رجعة عنها. وينبغي ألا نسمح للتقييم غير الدقيق أن يسود ويؤدي إلى إنهاء البعثات قبل الأوان.

وينبغي للولايات أن تقترن منذ البداية بموارد كافية. ومن المسلم به على نطاق واسع - وتجاربنا الخاصة تثبت ذلك - أن الاستثمارات في مرحلة مبكرة أثبتت فعاليتها.

المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وسيساعد قيامنا بذلك على تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن المجلس بأسره يوافق على أن البيان الذي أدلت به ممثلة البرازيل اتسم بطابع الوضوح الاستثنائي، وهذه صفة تشاطرها مع ممثل لبنان، وأعتقد أنها ستتشاطرها أيضاً مع ممثل غابون.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): تود البوسنة والهرسك أن تشكر فرنسا على إدراج هذه المناقشة الهامة في جدول أعمال مجلس الأمن. كما نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون، ووكيلي الأمين العام، السيد ألان لوروا، والسيدة سوزانا مالكورا. ونود كذلك أن نشكر الممثلين الخاصين للأمين العام، السيدة ألين مارغريت لوي، والسيد ألان دوس، والسيد فون دير شولنبيرغ على إحاطاتهم الإعلامية الواضحة.

وتؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي أدلى به القائم بأعمال رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد بيدرو سيرانو.

ونود، أخيراً، أن نؤكد على امتناننا لموظفي بعثات الأمم المتحدة على عملهم المتفاني والتزامهم اليومي بتعزيز السلام والأمن.

والبوسنة والهرسك، بوصفها بلداً مساهماً بأفراد الشرطة والقوات - وعلاوة على ذلك، كبلد له خبرات ذات أهمية كبرى في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام - تدرك على نحو خاص الأهمية الحيوية لهذه المناقشة. فاسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة.

هناك طريق طويل ممتد من اتفاق السلام الأولي إلى السلام المستدام. ويتطلب السير على هذا الطريق حتى نقطة النهاية ولايات واضحة وكافية، وتخطيطاً استراتيجياً وتنفيذاً

واللجنة الخامسة للجمعية العامة، ولجنة بناء السلام والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة والقوات، جميعها أطراف بارزة في تخطيط وتنفيذ بعثات الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، يستطيع مجلس الأمن أن يعتمد بقدر أكبر على مشورة لجنة بناء السلام.

في الختام، لقد انقضت ١٨ سنة بالضبط منذ نشرت قوة الأمم المتحدة للحماية في بداية فترة حفظ السلام بعد نهاية الحرب الباردة. ومنذ تلك البداية الكارثية، عززت الأمم المتحدة بشكل ملحوظ فعالية عملياتها لحفظ السلام. وبدأت مرحلة جديدة من عمليات بناء السلام، التي حققت نجاحاً أكبر في تحقيق الأهداف، مثل السلام المستدام في السلفادور.

إن مواجهة قدر غير مسبوق من الانتشار العالمي لبعثات الأمم المتحدة تتطلب تحقيق المزيد من التحسين، فيما يتعلق بصفة خاصة بتصميم الولاية والتخطيط الاستراتيجي والقدرة المعرفية والاتساق. وستظل المهمة بحاجة إلى الإرادة السياسية للبلدان المضيفة والدول الأعضاء على حد سواء، كشرط مسبق لا غنى عنه لنجاح استراتيجيات الانتقال والخروج. والبوسنة والهرسك على استعداد لتشاطر خبراتها وهي تتطلع إلى الإسهام الكامل في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

السيد إسوزي - نغونديت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشرك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه المناقشة الثرية بالمعلومات حول عمليات حفظ السلام. ومع أن دورها أساسي - كما يشهد على ذلك مدى انتشارها - فإن شكوكاً متزايدة تحيط بها حالياً نتيجة للصعوبات التي تواجهها في تحقيق أهدافها ولكون قدرات الأمم المتحدة محدودة.

وعليه، تؤيد البوسنة والهرسك السوابق المتعلقة بالموارد والأهداف القابلة للتحقيق المعبر عنها في البيان الرئاسي المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/394).

وتشدد البوسنة والهرسك على أهمية تضمين تخطيط استراتيجي متكامل ومعايير مرجعية حيثما أمكن. ومن شأن المعايير المرجعية الواضحة والموزونة بدقة أن تساعد على مراقبة مجلس الأمن الاستراتيجية لتقدم البعثة نحو السلام المستدام. ويمكن لهذه المعايير المرجعية أن تكون ذات مغزى في تناسب مباشر مع القدرة المعرفية للأمم المتحدة. ونحن نؤيد مواصلة تطوير المعايير المرجعية المتاحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع خطة استراتيجية متكاملة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

هناك أهمية حيوية للتنسيق فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة وللاتساق في البعثات المتكاملة ذات الطبيعة المعقدة من أجل تحقيق الانتقال بنجاح. وتشاطر البوسنة والهرسك الاعتقاد المشترك بأن المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، يمكنها أن تؤدي دوراً بناءً في العمليات الانتقالية. إن بيئة أغلبية عمليات حفظ السلام وبناء السلام تشهد مشاركة مجموعة كبيرة من الجهات صاحبة المصلحة. والاستفادة من أفضل القدرات لتلك الجهات ضرورية لنجاح بعثات بناء السلام. إن مبادرات بناء السلام التي نجحت في البوسنة والهرسك اتسمت بالتآزر بين أطراف فاعلة متعددة، ولا سيما بين مجالات الجهود المدنية والجهود العسكرية.

وتعتقد البوسنة والهرسك بوجود مجال لمواصلة تحسين نوعية الحوار فيما بين الجهات صاحبة المصلحة. فمجلس الأمن وفريق العمل الجامع التابع له، المعني بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام،

تنطوي إعادة التفكير في ولايات حفظ السلام على إعادة النظر في فلسفة الولايات وتنفيذها على السواء. وكما أكد العديد من المتكلمين، يجب على الولاية الجيدة أن تأخذ بعين الاعتبار أسباب الصراع، وينبغي أن يقوم تنفيذها على التخطيط المحكم لمراحلها المختلفة وتسلسلها، وتحديد المعيار الذي يحدد اللحظة المناسبة للخروج. ومن الواضح أن تنفيذ الولاية ينبغي أن يتسم بمراحل واقعية، وترافقه إنجازات متوقعة، ومعايير مرجعية قابلة للقياس وأولويات محددة بصورة جيدة للحيلولة دون إثقال كاهل الأمم المتحدة نفسها وإهدار الموارد التي من شأنها أن تفيد بصورة أكبر في قطاعات أخرى.

وينبغي أيضا أن تتضمن الولايات آليات للتعاون مع البلدان المجاورة لمنع وقوع غارات ممكنة قد تشنها قوى زعزعة الاستقرار. ولا ننسى أن الأزمات التي نواجهها غالبا ما تكون لها آثار إقليمية، وهي بالطبع لا يمكن إدارتها إلا من خلال اتخاذ نهج يأخذ هذا الجانب في الاعتبار. وألاحظ أن هذه المرحلة الحرجة في صياغة أي ولاية ينبغي أن تخضع لإرسال أفرقة استكشافية متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات إلى الميدان لتحديد الظروف المثلى بدقة لإدارة البعثة. ومن المفيد بالدرجة نفسها تنظيم إنشاء بعثة للتقييم الفني لتقرير استراتيجية الخروج لأي بعثة لحفظ السلام.

وبصورة متزايدة يتطلب إنهاء أي عملية لحفظ السلام، من ناحية، أن تكون الظروف الأمنية مرضية، ومن ناحية أخرى إعادة النذر اليسير من قدرة أي دولة على العمل، ويتسم باستئناف النظم الأساسية للحكم، مثل المؤسسات القضائية وقوات الشرطة وخدمات السجن والإدارة المدنية والخدمات العامة. وغالبا ما تعتبر الانتخابات نتيجة الانتقال في مرحلة ما بعد الصراع. ومع ذلك، لا يمكن أن تؤدي إلى انسحاب وجود الأمم المتحدة إلا إذا

إن الفكرة الرئيسية لعقد هذه المناقشة بشأن سعيها إلى نهج عملي للانتقال من عمليات حفظ السلام إلى بناء السلام، كما تتفق جميعا، هي تعميق نظر الأمم المتحدة في سبل ووسائل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، وتقصير فترة عملها وتعزيز قدرة التنبؤ فيما يتعلق بموعد إنهاء المهمة. ومن خلال ذلك، كما أكد الأمين العام، فإن منظماتنا ستكون أكثر قدرة على إجراء تخفيض مفيد لوجودنا في القطاع الأمني وزيادة ذلك الوجود في مجالات بناء السلام الأكثر حيوية.

وفي حقيقة الأمر أن طول فترة عملية حفظ السلام لا يمثل الضمانة لنجاحها. وفي الواقع هناك العديد من عمليات حفظ السلام التي استمرت لفترة مطولة للغاية ولم تحقق نجاحا كبيرا. وقد شدد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، على أسباب هذا الفشل - أو المفارقة. فوضع ولاية صالحة للخروج السليم من الأزمة الذي يتطلب التزاما سياسيا بناء أكثر منذ البداية، ويتطلب، بطبيعة الحال، نهجا تطلعا في إرساء الأسس لخروج البلد من أزمته.

وجلي أن العنصر الأساسي لاستراتيجية الخروج السليمة يكمن في ولايات عمليات حفظ السلام. وبالتالي، يبدو أن من الأهمية بمكان إعادة التفكير فيها بطريقة موضوعية من أجل الخروج بفكرة واضحة عن التغييرات اللازمة في التصميم والهيكل، كما أوصى تقرير الأمين العام (انظر S/2000/809).

وصحيح أن الأمم المتحدة تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق تحسن كبير في تصميم وسلوك وتنفيذ عمليات حفظ السلام. وصحيح أيضا أن هذه التطورات دفعت الأمم المتحدة عمليا إلى الأخذ بالاعتبار للحاجة إلى تحديد واضح وموثوق به وقابل للتحقيق لولايات بعثات حفظ السلام التي من شأنها أن تضمن نجاح تلك العمليات.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام، ولوكيلي الأمين العام ورؤساء البعثات الثلاث الهامة للغاية على إحاطتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والدروس المستفادة.

وأود أن أشيد أيضا بفرنسا على مبادرتها الهامة للغاية. إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ترسل لمراقبة وقف إطلاق النار ومساعدة الجهود الوطنية في إعادة الأمن والاستقرار. ولذلك، ينبغي أن يكون تركيزنا الأساسي على مدى فعالية تحقيق عمليات حفظ السلام للأهداف التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن وليس على مناقشة كيفية الخروج بسرعة. إن هذا النهج في الحقيقة أكثر فعالية في تحقيق الانتقال.

إن عمليات حفظ السلام هي من أكثر الأدوات أهمية ولا غنى عنها، المتوفرة لمجلس الأمن من أجل إحلال السلام والأمن. وأود أن أشدد على أهمية النظر في دور أي بعثة لحفظ السلام في إطار التواصل الأوسع من نهاية الصراع إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وللبدء في بعثة جديدة، يحتاج مجلس الأمن إلى ممارسة ضبط النفس في صياغة الولايات. ومن الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يضع منذ البداية أهدافا واضحة وملموسة ويمكن تحقيقها، مما سيساعد في التخطيط لانتقال سلس. فعلى سبيل المثال، تحتاج الولايات المعقدة مثل حماية المدنيين إلى تحديد أكثر وضوحا لمهام محددة وقابلة للتنفيذ في التخطيط للبعثة. وينبغي أيضا أن تكون هناك أولوية واضحة فيما بين مجموعة الولايات. ونحتاج أيضا إلى وضع معايير مرجعية يتم وفقا لها رصد التقدم المحرز وإجراء التعديل في الوقت المناسب، مع الأخذ في الاعتبار الحالة المتغيرة في الميدان. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، وبذلك تحقيق الانتقال السلس.

تحققت الشروط السابقة. ولذلك يجب علينا كفالة عدم عكس مسار استقرار أي بلد واستكمال إعادة الحكومة.

ويجب علينا أيضا أن نكفل تطبيق وتنفيذ اتفاقات السلام المبرمة بين الأطراف المعنية بنية حسنة بما يرضي هذه الأطراف، ومعالجة الأسباب المباشرة للصراع. ومن الواضح أن التخفيض والتقليص المطردين لأي عملية لحفظ السلام وانتقالها إلى تعزيز مرحلة بناء السلام يعتمدان إلى حد كبير على تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الواردة في الولاية.

ونعتقد أنه، كي نأخذ هذه المراحل بصورة أفضل في الاعتبار، ينبغي لأية ولاية لحفظ السلام أن توفر عنصرا مدنيا من شأنه أن يقيّم، بالتعاون مع الحكومة المحلية، التقدم الذي أحرزته البعثة وفقا للأهداف الثابتة، وأن يقترح الانتقال نحو بناء السلام. وخلال الانتقال، ينبغي التعجيل ببناء القدرة في مجال قوات الأمن والدفاع لكفالة أن تكون القوات الوطنية في وضع يسمح لها بتولي المسؤولية عن الآلية التي نشرتها عملية حفظ السلام.

ونعتقد أن نجاح أي عملية لحفظ السلام يتطلب أيضا بذل جهود تنسيقية إضافية في إطار الأمم المتحدة لتعزيز شراكات حفظ السلام. والأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات والمأخوون والشركاء الآخرون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها مدعوون جميعا إلى القيام بدور هام في هذا الشأن. وبالمثل، يتعين على الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة لتعزيز الشراكات بين الحكومة في حالة الأزمة والجهات الدولية الفاعلة.

ونرى أن هذه هي العناصر الضرورية لوضع استراتيجيات للانتقال والخروج بصورة فعالة لعمليات حفظ السلام تؤدي إلى مرحلة بناء السلام. وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي قدمته فرنسا.

الأمم المتحدة الأخرى بأنشطة بناء السلام في بلد العملية. والثالث هو النوع الذي تنفذ فيه أنشطة بناء السلام، بعد أن تفرغ بعثة حفظ السلام من إكمال ولايتها. ويطبق هذا النوع على البلدان التي نظرت فيها لجنة بناء السلام، مثل بوروندي وسيراليون.

ينبغي لنا أن نكون أكثر حساسية لهذه الأنواع الثلاثة من العلاقة. وعلينا أن ننظر في ماهية أنشطة بناء السلام التي يمكن تنفيذها في إطار ولاية أي بعثة لحفظ السلام في المستقبل، وكيف يمكن لهذه العمليات أن تدعم أنشطة بناء السلام عندما تكون منظمة أخرى مسؤولة عن ذلك الجانب. ونعتقد أن هذه الاعتبارات ستساعد في جعل استراتيجيات الانتقال أكثر فعالية.

إن لجنة بناء السلام، حتى الآن، مسؤولة غالباً عن الفئة الثالثة من البعثة. وعلينا أن نتذكر أن بناء السلام ككل مفهوم واسع يشمل أنشطة واسعة النطاق في مختلف حالات ما بعد انتهاء الصراع أو الحالات المهشمة، ومن غير الواقعي على الإطلاق أن نتوقع أن تكون لجنة بناء السلام مسؤولة عن كل واحدة من احتياجات بناء السلام في العالم ومشاركة فيها. غير أننا قد ننظر في إمكانية أن تسدي لجنة بناء السلام المشورة إلى مجلس الأمن بشأن بناء السلام في الحالات من النوع الأول، والحالات من النوع الثاني أيضاً، التي يتم فيها تنفيذ حفظ السلام وبناء السلام بشكل متزامن. وفي الوقت ذاته، يجب علينا جميعاً أن نكون واضحين للغاية بشأن نوع المشورة والقيمة المضافة التي قد يكون بمقدور لجنة بناء السلام تقديمهما في تلك الحالات.

ولن نبالغ مهما حاولنا في التشديد على أهمية صياغة أهداف استراتيجية لبناء السلام في مرحلة مبكرة. فالفرصة الذهبية التي تتاح بعد وقف إطلاق النار مباشرة غالباً ما يتم إهدارها ولا تعوض أبداً. وينبغي أن نعزز الأنشطة لتحقيق

والتحدي الرئيسي الذي قد يواجهه العديد من العمليات هو عدم قدرة البلد المضيف على توفير الأمن الأساسي وعلى معالجة المسائل الملحة في حالة ما بعد انتهاء الصراع. وللتصدي لهذا التحدي، من الأساسي أن نقوم بتعزيز بناء مؤسسات البلد المضيف وتدريب مواطنيه.

إن عدم استقرار الحالة الأمنية وانعدام النشاط الاقتصادي المثمر عائقان أساسيان أمام الانتقال. إن الانتقال - بعبارة أخرى - الانتهاء من المهمة الأساسية لعمليات حفظ السلام المتمثلة في كفالة استقرار الحالة الأمنية - يعتمد على مدى التقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني وإرساء سيادة القانون.

وهناك تحدٍ خطير بالقدر نفسه هو غياب فوائد السلام وانعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بعد نهاية الصراع. وهناك شرط لإحلال السلام الدائم هو ضمان تقديم الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء، لكل بيت وتيسير إعادة إدماج الأشخاص المتضررين من الصراع وتحقيق المصالحة الوطنية والتعايش في المجتمعات المعزولة. وفي المقام الأول، تعتبر إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية العادية وإيجاد فرص العمالة للشباب في غاية الأهمية لوضع حد للحلقة المفرغة للصراع والفقر. ولذا، نحتاج إلى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء السلام نحو الانتقال.

ومن المتوقع من عمليات حفظ السلام أن تصون السلم والأمن في البلد المضيف بغية تهيئة بيئة لأنشطة بناء السلام. وفي النظر في الانتقال، هناك ثلاثة أنواع من العلاقات بين عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام. وفي النوع الأول، تتضمن ولاية أي عملية لحفظ السلام نفسها بعض عناصر أنشطة بناء السلام، كما هو الحال في تيمور الشرقية. والثاني هو النوع الذي لا تشمل فيه عملية حفظ السلام ولاية لأنشطة بناء السلام مع اصطلاح كيانات

السيد أبكان (تركي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام، وممثليه الخاصين، على إحاطتهما الإعلاميتين الحافزتين للتفكير.

إن الآراء التي أعرب عنها حتى الآن تجسد الإرادة والعزم المشتركين لهذا المجلس على تحسين استجابته، بالتشاور مع شركائه، لاحتياجات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما لا شك فيه أن تركيا ملتزمة بالإسهام في هذا المسعى. فبمرور الوقت، راكمنا بالفعل ثروة من الدروس المستفادة بشأن الطريقة التي يمكننا بها أن نعزز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد حان الوقت الآن لتحليل تلك الدروس ولوضع استراتيجية واضحة ستساعدنا على رسم خارطة طريق قابلة للتطبيق لإحلال السلام في حالات الصراع.

والكثير مما أريد أن أقوله قيل بالفعل من لدن المتكلمين السابقين، لا سيما مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولذلك لن أكرره. وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم جميع العناصر المناسبة، مما سيمكنني من اختصار بياني.

والنقطة الوحيدة التي أريد زيادة التأكيد عليها هي ضرورة وضع استراتيجية سياسية متكاملة ستدمج أدوات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في إطار واحد. ومما لا شك فيه أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان جميع الشركاء على استعداد لدعمها. ولذلك، يجب أن تجسد الرؤية المشتركة لجميع أصحاب المصلحة وأن تتناول جميع مراحل أي بعثة السلام: أي مرحلة البداية، وربما الأهم من ذلك، مرحلة الانتعاش بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الانتقال والخروج.

الأهداف الاستراتيجية في إطار خارطة طريق بجدول زمني واضح، وتحديد أصحاب المصلحة المسؤولين عن كل هدف. وهكذا، لا بد من اتباع نهج متكامل ومنسق بغية تحقيق النجاح.

فعلى سبيل المثال، يكتسي التنفيذ الناجح لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون أهمية أساسية لتحقيق الاستقرار والانتقال. ولا يمكن استكمال إصلاح قطاع الأمن بمجرد تعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية، أو بتخفيض قوام أفراد الجيش ونزع سلاحهم وتسريحهم. ويجب مواكبته بتقديم الدعم لموظفي الأمن، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب.

وتتطلب أنشطة بناء السلام أكثر مما تحتاج إليه عمليات السلام من حيث الخبرة المتنوعة والأخصائيين المدنيين. وهي ترتبط ببرامج متنوعة مع إجراءات تنفيذ ومصادر تمويل مختلفة. وقد لا تكون الأمم المتحدة بالضرورة أقوى طرف فاعل في الميدان. وبالتالي، لا بد من تعزيز آليات التنسيق وفقا لخطة متكاملة، وكفالة التفاعل على نحو فعال بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، والبلد المضيف، والبلدان المانحة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

وقد وافق الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي ترأسه اليابان، على مناقشة، أولاً، الفجوات الرئيسية من حيث القدرات، والموارد والتدريب، وثانياً، الدروس الأساسية المستفادة من البعثات المنتهية والحالية بشأن التنفيذ الناجح لاستراتيجيات الانتقال. وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على اهتمام اليابان على نحو فعال للغاية بوضع استراتيجيات فعالة للانتقال.

انعدام الملكية المحلية. وهذا أمر هام أيضا لتحديد الأولويات، التي يجب أن تجسد الظروف والاحتياجات الفريدة لأي بلد. وبهذه الروح نتطلع، في الأشهر القادمة، إلى استعراض ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أن ذلك سيكون، بالنظر إلى تطور الحالة في ذلك البلد، تحديا هاما للمجلس، وينبغي أن نفلح في مواجهته هذه المرة.

وفي الختام، أؤكد مجددا على الأهمية الحيوية لاتباع نهج متكامل نحو حالات الصراع. والواقع أن كفالة اتساق وتنسيق الجهود الدولية على نطاق أوسع في أي منطقة من مناطق الصراع أمر أساسي لمساعدة البلدان على النجاح في جهودها لاستدامة السلام. ويمكن للجنة بناء السلام، على نحو خاص، أن تضطلع بدور قوي ومبكر في ذلك الصدد. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الاستعراض الشامل للجنة بناء السلام، ونعرب عن التزامنا بالإسهام بفعالية في تلك العملية. وعلاوة على ذلك، ولتحسين التنسيق فيما بين الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، يمكننا أيضا أن نستفيد من الآليات من نوع مركز تبادل المعلومات بغية تعزيز تآزر وتكامل أنشطة بناء السلام لدينا. وأنفق مع السيد دوس بشأن مصاعب التنسيق وضرورة تبسيط ترتيباتنا الحالية.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على أن التحدي الحقيقي يكمن في إرساء أساس مناسب يمكن القيام استنادا إليه بعملية الانتقال من مرحلة الاستخدام الاستراتيجي للأمن إلى مرحلة الاستخدام الاستراتيجي للتنمية، وذلك لأن خروج قوات الأمم المتحدة أو انسحابها لا يمكن أن يشكلا هدفا بحد ذاته. ويجب علينا أن نفكر في المرحلة اللاحقة لدورة حياة بعثة لحفظ السلام، لأن الأمن ليس العنصر الوحيد للسلام والاستقرار.

وكما قال وكيل الأمين العام لوروا، يمكن اعتبار حفظ السلام غرفة الطوارئ في المستشفى، التي ينبغي أن يستمر فيها علاج المريض في أعقاب مرحلة الإنعاش. غير أن استراتيجيات الانتقال والخروج ينبغي، بكل تأكيد، أن تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية العامة. وما لم نحدد في البداية الهدف الذي نريد تحقيقه في آخر المطاف، لن نستطيع تحديد مسار البعثة من حيث الولايات وتحديد أولويات المهام، ولن نستطيع الإجابة عن السؤال المتعلق بكيفية تحقيقها.

ولدى وضع أي استراتيجية متكاملة، من الأهمية بمكان أن نتفق أولا على الهدف النهائي الذي نريد تحقيقه من خلال بعثات حفظ السلام، فضلا عن دورها ومكانها في السياق الأكبر لاستدامة السلام. وعندئذ فقط، وبالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، سنتمكن من وضع ولايات واضحة وذات مصداقية توفر توجيهات سياسية سليمة لقواتنا. وفي هذه العملية البالغة الأهمية، ينبغي أن نولي أقصى درجات الاهتمام لإسهام المنظمات الإقليمية. وبشكل تعاون مجلس الأمن مع الاتحاد الأفريقي مثلا جيدا لهذه العلاقة.

كما يجب علينا أن نتفق على رؤية مشتركة بشأن العناصر التي تشكل النجاح. والواقع أن أحد الأسئلة الدائمة التي نواجهها تتعلق بالكيفية التي يمكن للمجلس بها أن يقيم الوقت الذي تكون فيه إحدى الحالات السياسية والأمنية قد استقرت بما يكفي لتبرير القيام بعملية انتقال كبيرة. ولهذا الغرض، يمكن أن نستخدم المعايير المرجعية على وجه أفضل لقياس التقدم المحرز في تحقيق المهام، وباعتبارها أداة لاستعراض الولايات.

غير أنه ينبغي أن نتوخى الحرص على تفادي وضع معايير مرجعية يوجهها المجلس دون سواه، مما قد يسفر عن

الانتقال والخروج لا تنطوي على تحسين إدارة عمليات حفظ السلام فحسب، ولكنها هامة أيضا للتنسيق الشامل لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. لذلك عندما توضع استراتيجيات الانتقال والخروج يتوجب على المجلس أن يعمل من منظور استراتيجية لحفظ السلام.

أود أن أركز على النقاط التالية: أولاً، يجب تعزيز التنسيق بين حفظ السلام وبناء السلام. على الرغم من أهمية عمليات حفظ السلام، فهي ليست علاجاً لجميع العلل. وينبغي لمجلس الأمن أن يعلق نفس القدر من الأهمية على التسوية السياسية للصراعات المسلحة ونشر عمليات حفظ السلام. ولا يمكننا القضاء على عناصر زعزعة الاستقرار بعد انتهاء الصراع إلا بتعزيز النهوض بالحوار السياسي وعمليات المصالحة، وبذلك نقيم سلاماً لوضع أساس لاستراتيجيات الانتقال والخروج والحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك يتعين على مجلس الأمن أن يستغل استغلالاً كاملاً المساعي الحميدة للأمين العام والمبعوثين الخاصين له، وأن يدعم مبادرات السلام التي تتقدم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

ثانياً، لا بد من زيادة تحسين تقسيم العمل بين حفظ السلام وبناء السلام، ويجب أيضاً تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهتين لكفالة تنفيذ استراتيجيات الانتقال والخروج. ولكي يتم الانتقال بسلاسة ونجاح من حفظ السلام إلى بناء السلام، ينبغي لمجلس الأمن عند اتخاذ قرارات بشأن عمليات حفظ السلام أن ينظر في قضايا بناء السلام، وفي الوقت نفسه أن يعمل على توضيح عملية تقسيم العمل. وخلال المرحلة الانتقالية ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تهيئ الظروف المفضية إلى بناء السلام وتيسير تنفيذ استراتيجيات خروج مع تحاشي ازدواجية العمل سواء في بناء السلام أو حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، ليست هناك أي علاقة خطية بين حفظ السلام وبناء السلام، وبالتالي، فإن الإدماج المبكر لعناصر بناء السلام في استراتيجياتنا لحفظ السلام يصبح أمراً بالغ الأهمية. ومجمل القول، إن العلاقة التي لا انفصام لها بين التنمية والأمن تجبرنا على القيام بذلك. وكما بين الأمين العام في مناسبة سابقة، لا يمكن أن يكون هناك أي أمن بدون تنمية، والعكس صحيح. لذلك يجب أن تسير جهودنا في المجالين كتفا إلى كتف منذ البداية. وتلتزم تركيا بزيادة التقدم في تنفيذ هذا النهج المتكامل.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الوفد الفرنسي على تنظيم مناقشة اليوم المواضيعية. وأرحب بالأمين العام بان كي - مون وأشكره على بيانه. وأرحب أيضاً بوجود الممثل التنفيذي للأمين العام مايكل فون در شولنبرغ، ووكيل الأمين العام لي روي ملكورا، والممثلين الخاصين دوس الممثل الخاص لوج وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

بعد أكثر من ست سنوات من التطوير المستمر، أصبحت عمليات حفظ السلام من أهم تدابير الأمم المتحدة لتحفيز السلم والأمن الدوليين. إن الأحوال المتغيرة بسرعة في السنوات الأخيرة قد زادت من معايير النجاح في عمليات حفظ السلام وفي إدارة عمليات حفظ السلام. وإن التوترات القائمة بين النطاق والكفاءة والموارد والطلب، والولايات والقدرات قد عرقلت تطوير عمليات حفظ السلام. وهناك فجوة أخذت في الاتساع بين عمليات حفظ السلام وتوقعات الدول الأعضاء. من الحتمي تقييم التجارب للتغلب على أوجه القصور وتحسين عمليات حفظ السلام.

في ظل هذه الظروف، من الملح والضروري أن يناقش مجلس الأمن إصلاح حفظ السلام وتناول استراتيجية الانتقال والخروج بوصفها نقطة انطلاق. إذ أن استراتيجيات

ويجب أن تدمج بالكامل الأدوار التي تقوم بها لتعزيز التنسيق والتعاون ولحشد قواها لكفالة نجاح عمليات حفظ السلام.

تصادف هذا العام الذكرى العاشرة لتقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) والذكرى الخامسة لإنشاء لجنة بناء السلام. إن مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات وجميع الأطراف الأخرى تتوقع الكثير من إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والصين على استعداد للمشاركة في الجهود مع جميع الأطراف المعنية للدخول في مشاورات متعمقة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة إصلاح عمليات حفظ السلام والنهوض بمنظمة محسنة ورفع كفاءة عمليات حفظ السلام.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للبيانات التي ألقاها الأمين العام ووكيلا الأمين العام ألان لوروي، وسوزانا ملكورا، والممثلان الخاصان للأمين العام آلين دوس وإلين مارغريت لوي. نحن ممتنون أيضاً لوجود الممثل التنفيذي مايكل فون در شولنبرغ في المجلس اليوم.

ترحب المكسيك بمبادرة فرنسا الرامية إلى تحليل ومناقشة مختلف السبل التي يمكن بها تحسين عمليات حفظ السلام، فضلاً عن كيفية صياغة استراتيجيات الانتقال والخروج - وهي مسألة تمثل بلا شك أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مجلس الأمن في أدائه لدوره الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، تم التسليم بأن عمليات حفظ السلام يجب أن تتضمن عدداً من العناصر الأساسية إذا أريد لها أن تحقق الهدف الرئيسي لإحلال السلام المستدام. ومن بين أهم هذه العناصر صياغة ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق ومدعومة بالموارد المادية والقوات والشرطة المدنية والقدرات المطلوبة

ينبغي للأطراف المعنية أن تتغتم فرصة الاستعراض الشامل والوشيك لعمل لجنة بناء السلام للنظر أيضاً في دور لجنة بناء السلام وحشد مشاركة جميع الإدارات العملية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة؛ وتعزيز التبادل والتفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن للعمل بصورة أساسية على مساعدة البلدان المعنية لإنهاء الصراعات وإحلال السلام والاستقرار الدائمين.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن والأمانة العامة تعزيز التعاون على مستويات الولاية والوزع والتخطيط والمستويات الإدارية لعمليات حفظ السلام. ويتوجب على مجلس الأمن لدى نشره لعمليات حفظ السلام أن يأخذ في الاعتبار على نحو شامل أحوال البلد المضيف والموارد القيمة لحفظ السلام، ورسم ولاية واضحة وهادفة تحدد الأولويات وتضع الأهداف لمختلف المراحل.

ينبغي لمجلس الأمن أن يرصد ويتابع عن كثب تنفيذ الولاية وأن يضع في الوقت المناسب استراتيجية خروج. وعند تنفيذ الولاية ينبغي إيلاء الاهتمام لبناء القدرات في البلد المضيف لتحاكي الإفراط في الاعتماد على عمليات حفظ السلام التي قد تجعل تنفيذ استراتيجية الخروج مستحيلة.

رابعاً، يجب تأسيس شراكات قوية لكفالة المشاركة والتعاون الكاملين من جانب جميع الأطراف المعنية.

إن استمرار التقييد بمبادئ همرشولد لحفظ السلام أساس هام لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مراحل الوزع والانتقال والخروج. ويجب إيلاء الاعتبار الهام للبلد المضيف مع الأخذ في الحسبان بصورة كاملة المشاركة النشطة للبلدان المعنية. كذلك من المهم جداً دعم وتعاون البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية،

بغية تحسين آليات التعاون والتنسيق خلال الدورة الكاملة لحياة أي عملية حفظ السلام.

علاوة على ذلك، نشجع مجلس الأمن عند وضع استراتيجيات بناء السلام على التعاون مع المنظمات الإقليمية والآليات غير الرسمية مثل مجموعات أصدقاء الأمين العام، وذلك اعترافاً ببحرتهما الواسعة ومعرفتها بتفاصيل أي صراع واهتمامها بضمان الانتقال إلى الاستقرار في البلد والمنطقة.

ومن الضروري أن يتعاون البلد المضيف مع أي عملية لحفظ السلام خلال كامل فترة انتشارها، إذ يعتمد على ذلك الانتقال الناجح إلى عملية بناء للسلام. ولا يمكن أن يُنظر إلى عملية حفظ السلام على أنها مفروضة من المجتمع الدولي وحده. كما ينبغي أن تقترن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة بدرجة عالية من التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع.

من المهم أيضا استكشاف آليات لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام من أجل ضمان اتساق الولايات خلال أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل تهيئة ظروف تفضي إلى وضع استراتيجيات انتقالية لحفظ السلام. وقد يساعد النظر في هذه المسألة في تعزيز دور لجنة بناء السلام في سياق استعراضها في وقت لاحق من هذا العام.

لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه لا يوجد تماثل بين أي عمليتين. ولا يجب علينا مراعاة طبيعة الصراع فحسب، بل يجب أيضا وقبل كل شيء مراعاة الهيكل المؤسسي الحالي في البلد المضيف لعملية حفظ السلام. ولا ننسى أننا كثيرا ما نواجه حالات فيها فراغ مؤسسي أو هشاشة شديدة تستدعي قيام الأمم المتحدة بدور داعم ويتجاوز مجرد إنهاء الجانب العسكري من الصراع. وحيث لا توجد دولة، يجب

لأداء مهامها. إن الالتزام القاطع من جانب الأطراف بالتوصل إلى حل تفاوضي للصراع أمر ضروري أيضا. وتشمل العناصر الأساسية الأخرى إبرام اتفاق سلام عام يعالج أيضا الأسباب الكامنة وراء الصراع وتفهم أطراف الصراع والسكان عموما الفوائد من تحقيق أهداف البعثة، التي ينبغي أن يعتبروها أيضا أهدافهم الخاصة بهم.

وبالمثل، وفيما يتعلق بهذه العناصر، هناك توافق في الآراء على أنه ينبغي تحديد الأهداف مع الأطراف الزمنية المحددة في كل مرحلة، بما في ذلك وضع استراتيجية للانتقال والخروج، وينبغي لبعثات حفظ السلام اتباع نهج متكامل يراعي في مرحلة مبكرة اعتبارات بناء السلام. ولتحقيق ذلك، يتحتم على مجلس الأمن أن ينشئ آلية تخطيط وتنسيق فعالة تضم الممثلين الخاصين للأمين العام والمسؤولين عن تنسيق وإدارة العناصر العسكرية والمدنية والمالية والإنسانية في البعثات.

ونؤكد، في إطار الأمم المتحدة على أهمية استمرار مجلس الأمن في تعزيز الحوار الجوهري الجاري بين اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ولجنة بناء السلام والبلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة الرئيسية التي تقدم الأموال لعمليات حفظ السلام، ولا سيما بالنظر إلى المناخ الاقتصادي الدولي الحالي. إن الهدف من هذا الحوار هو إتاحة المجال أمام الأطراف الفاعلة للإسهام بصورة أكبر في العملية أو صياغة الولايات واعتمادها وتنقيحها.

وفي هذا الصدد، نحن ندرك أن هناك تقدما إيجابيا في الحوار بين هذه الأطراف الفاعلة. ومع ذلك، ما زال يمكن زيادة التنسيق. ولذلك السبب نشدد على أهمية متابعة القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، ونثني على عمل الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتقديمه توصيات

في تنفيذ الولايات، وبطبيعة الحال، وربما قبل كل شيء، الرجال والنساء الذين يخدمون، وغالبا في ظروف صعبة، في جميع عمليات الأمم المتحدة.

لماذا قمنا بتنظيم هذه المناقشة؟ إن هدفنا الأساسي الواضح تماما هو جعل العمليات ناجحة. ومع ذلك، نجابه اليوم اتجاهين متناقضين.

قبل كل شيء، إن العمليات التي أنشئت في السنوات الأخيرة اعتمدت كليا على أمانة عامة نعرف أن مواردها متواضعة، إن لم نقل محدودة. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت احتمالات في الأشهر الأخيرة لإجراء خفض في عدة عمليات. فينبغي لنا إذاً أن نكون على استعداد للنجاح في عمليات الانتقال هذه.

علينا أن ننجح لأننا نتكلم عن شرط السلام الدائم على الأرض عقب مغادرة قواتنا. وعلينا أن ننجح في عملية انتقال معقدة ومرحلية نحو حالة يقوم في ظلها البلد المضيف بجميع الأعمال التي تقوم بها عادة دولة ذات سيادة، بدون وجود أجنبي على أرضه. وثمة عمليات عديدة كانت تشكل بالفعل مرحلة لعمليات الانتقال الناجحة عموماً، بما في ذلك كمبوديا وسيراليون، وأشار إليها السيد فون در شولنبرغ.

وفي الورقة المفاهيمية التي وزعناها قبل هذه الجلسة (انظر S/2010/67)، حددنا العوامل التي تبدو لنا أنها تسبب الصعوبات التي نواجهها في بعض الأحيان لدى محاولة إحراز النجاح في عمليات الانتقال. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن هناك العديد من العناصر الهامة لإحراز النجاح، وينبغي لنا أن نراعيها.

أولاً - وأنا لست الأول الذي يذكر ذلك - هناك مسألة نوعية الولايات. كيف لنا أن نتأكد من أن جهود الأمم المتحدة حققت أهدافها ويجب إنهاؤها تدريجياً الآن مع استفادة البلد المضيف إن لم تكن الأهداف والنتيجة المرجوة

على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليات الدولة بدعم السلطات الوطنية والتشاور معها. فأى سيادة للقانون يمكن التكلم عنها عندما لا تكون هناك مؤسسات وطنية مستدامة؟

ينبغي لمجلس الأمن أن يراقب عن كثب الحالة في جميع مراحل عملية حفظ السلام. وسيساعد ذلك على ضمان أن يحدث الانتقال من مرحلة إلى أخرى بأجمع وسيلة ممكنة وأن تُدخل التعديلات على الولاية في الوقت المناسب، بما في ذلك من حيث القدرات اللوجستية والتنفيذية بهدف التكيف دائما مع الأحداث على أرض الواقع.

في هذا السياق، نؤيد استخدام مجلس الأمن لآليات المتابعة، مثل النقاط المرجعية التي تساعد على تحسين العلاقة بين ولايات عمليات حفظ السلام وتنفيذها الواجب والتأكيد على تحقيق الأهداف والمساعدة على تحديد دورة حياة كل عملية بصورة أوضح.

وختاماً، إننا نؤكد من جديد على أهمية أن ينظر مجلس الأمن والأمانة العامة بصورة دورية في سبل تحسين عمليات حفظ السلام، ونشجع الفريق العامل ذا الصلة على مواصلة النظر في استراتيجيات الانتقال وتقديم التوصيات في ذلك المجال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي

ممثلاً لفرنسا.

أود أن أشكر جميع المشاركين في مناقشة اليوم. وأتوجه بالشكر، بطبيعة الحال، إلى من قطعوا مسافة طويلة - على وجه الخصوص، الممثلين الخاصين للأمين العام، الذين جاءوا ليتبادلوا خبراتهم معنا. كما أشكر الذين بدوهم لا يمكن أن نقطع مختلف مراحل عمليات حفظ السلام: البلدان المساهمة بالقوات والشرطة الذين يقومون بالأنشطة على أرض الواقع؛ ولجنة بناء السلام المدعوة إلى القيام بدور متزايد الأهمية؛ والمنظمات الدولية التي تسهم بشكل مباشر

واضحة؟ الأمر يتعلق بأن تكون الولاية واضحة ووجيزة. ولقد أشارت السيدة لوي إلى "شجرة الميلاد" الحقيقية، التي تمثلها قراراتنا. وإني أذكر بالقرار المعني ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٤١ مهمة. وعلى الأمانة العامة حينئذٍ، استناداً إلى ولاياتها، أن تخطط بعناية وأن تقوم بالإبلاغ بطريقة تمكّن من الفهم الواضح للمدى الذي بلغته بعثة ما في إنجاز ولايتها. والمهم جداً الإبقاء على تبادل الآراء بين البعثات والمجلس.

وأعتقد أن القرارات التي نحن على استعداد لاتخاذها بسيطة ومعقولة معاً. ولقد اتفقنا على إجراء تقييم لهذه الجهود في نهاية عام ٢٠١٠. ومثلما يدرك أعضاء المجلس، إن بلدي ملتزم بالحفاظ على زخم الإصلاح والعمل لتعزيز الشراكة القيمة التي تربطنا بالأمانة العامة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال حفظ السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة لسعادة السيد بيتر ويتيغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيساً للجنة بناء السلام. واسمحوا لي أن أشكركم بشكل خاص على مبادرتكم إلى جمعنا معاً لمناقشة حفظ السلام وبناء السلام في مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أذكر بأن الولاية الرئيسية للجنة بناء السلام هي تعزيز الاتساق في ما بين جميع الأطراف ذوات الصلة. وهذا مهم جداً لأطراف حفظ السلام وبناء السلام على الأرض بغية كفالة نهج متكامل ومستدام ومتسق حيال الاستجابة بعد الصراع.

ويتضح أن توفير الموارد عنصر هام. وكلنا نعلم أن الموارد محدودة في عدة مجالات رئيسية - بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وهو أمر ضروري بلا شك لتحقيق الانتقال. وأي شيء يمكنه أن يساهم في زيادة الموارد يتعين أن يكون موضع ترحيب.

أخيراً، تذكّرنا الأمانة العامة عن حق مرات عديدة بضرورة تعزيز عمليات السلام.

وبناء على هذه الاعتبارات المنطقية، توصل المجلس إلى اتفاق على مشروع بيان رئاسي يأتي على ذكر رغبتنا في تحسين جهودنا في مجال الانتقال، عن طريق، مثلما نقول بالفرنسية، ترتيب أمورنا. وسنعمل بصورة خاصة لأجل تحديد النتيجة المتوقعة لولاياتنا على نحو أفضل، وترتيب المهام، وتعزيز الحوار بين المجلس والأمانة العامة من خلال تحسين تبادل المعلومات، والاستعمال الأفضل لأدوات من قبيل الأطر والخطة الاستراتيجية التي تمكّن من قياس التقدم الذي تحرزه بعثة ما. ونتيجة لذلك، سوف تكون الأمانة العامة قادرة على التخطيط لمختلف مراحل بعثة من البعثات ووضع جداول زمنية لها. وبغية مراعاة إعادة الإعمار بعد الصراع بصورة أفضل في المراحل الأولى لبعثة ما، سيتوجه

إن تقرير الأمين العام حدد بصورة خاصة خمس أولويات لبناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع، وهي دعم السلامة والأمن الأساسيين، ودعم العملية السياسية، ودعم توفير الخدمات الأساسية، ودعم استعادة المهام الرئيسية للحكومة، وأخيراً دعم التنشيط الاقتصادي. وبوسع حفظ السلام أن يساعد في إرساء الأسس للانعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية لأمد بعيد عن طريق العمل في الأولويتين الأوليين من تلك الأولويات. والواقع أن من خلال عمل حفظة السلام في دعم تلك الأولويات فإنهم يضعون الأساس للاستقرار والتنمية.

ومن منظور رئيس لجنة بناء السلام، تكمن التحديات الرئيسية للانتقال في البحث عن التوقيت المناسب للأولويات الأخرى العديدة وتعاقبها في حالات ما بعد الصراع. ويتعين ترتيب الأولويات ضمن إطار استراتيجية متماسكة. فتوقيت الأولويات وتعاقبها يرتبطان أيضاً ارتباطاً وثيقاً بوضع مؤشرات ومعايير الانتقال نحو الانخراط في بناء السلام لأمد بعيد.

وفيما يسهم حفظة السلام في بناء السلام، فإن استراتيجيتهم للانتقال والخروج ينبغي تصورها من حيث العمل الأساسي لبناء السلام في تحقيق الاستقرار، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام. ولا ينبغي أن يُعتبر خفض بعثات حفظ السلام وسحبها دليلاً على تقلص الاهتمام والانخراط الدوليين، بل إنه انتقال إلى بناء سلام أطول مدى، ينبغي له أن ينهض حقاً بمستوى المشاركة الدولية وانخراط الأمم المتحدة.

وأخيراً، اسمحو لي أن أبرز الفرص والإمكانيات لدور لجنة بناء السلام في حالة وفترة انتقاليين. فينبغي أن تكون الفترة التي تسبق خفض عملية لحفظ السلام وسحبها اللحظة المثالية للمشاركة في بناء السلام مع اللجنة والبلد. وفي ذلك الوقت بالذات، يمكن للجنة أن تقدم منطلقاً شاملاً

من الناحية المثالية، إن الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام ينبغي إذاً عدم تناولها كمسألة لحفض التكاليف المتعاظمة لعمليات حفظ السلام. بدلاً من ذلك، ينبغي لنا اتباع نهج يرمي إلى حماية الاستثمارات الجمة في حفظ السلام عن طريق طرح مفهوم عن بناء السلام منذ البداية. والاستثمار في حفظ السلام سيكون أقرب إلى الكمال من خلال كفالة انخراط الأمم المتحدة والأطراف الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على نحو مستدام ولأمد بعيد عن طريق منظور مبكر لبناء السلام.

ومثلما ذكر المستشار الخاص الإبراهيمي في تقريره المشهور عن عمليات السلام،

”وعلى الرغم من أن العمليات المتعددة الأبعاد التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تكون مطلوبة للبدء بعدد محدود من أنشطة بناء السلام الهامة، إلا أنها ليست مصممة ولا مجهزة للانخراط في جهود طويلة الأمد لبناء المؤسسات والقدرات“.

بعبارة أخرى، ولئن كان حفظة السلام في البداية بناءة للسلام، إلا أنهم ليسوا بناءة للسلام لأمد بعيد. لهذا السبب، المهم أن يستفيد مجلس الأمن من خبرة لجنة بناء السلام وأن يعمل معها على نحو وثيق.

واسمحو لي أن أسلط الضوء بإيجاز على أهداف بناء السلام، ومن ثم دور حفظة السلام.

لقد أبرز الأمين العام في تقريره عن بناء السلام مباشرة بعد الصراع أنه

”تتيح الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع فرصة لتوفير الأمن الأساسي، وتحقيق الفوائد المرجوة من السلام، وتعزيز وبناء الثقة في العملية السياسية، والنهوض بالقدرات الوطنية الرئيسية للأخذ بزمام جهود بناء السلام“ (S/2009/304، الفقرة 3)

وبعد بيان السيد سيرانو، سنعلّق الجلسة لتناول الغداء - فالمجلس يتفهم أن رئيسه الفرنسي بحاجة إلى غداء شهية - ونستأنف الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أودّ أولاً أن أشكركم على النطق الصحيح لاسمي. وأودّ أن أعرب عن ارتياحي الكبير للمشاركة في هذه المناقشة، وأن أهنيئ الرئاسة الفرنسية للمجلس على اختيارها موضوعاً شديداً الأهمية للقارة الأفريقية، موضوعاً يشكل أحد التحديات التي يجب أن نجابهها، لكنّ وصفات نجاحه لا تزال بحاجة إلى تحديدها بوضوح.

كما أودّ أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي جميع المتكلمين الذين سبقوني، على الاقتراحات التي ستثري الخبرة التي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تطويرها.

وفي ما يعيننا، ما كان يمكن للمرء أن يختار وقتاً أفضل لمناقشة موضوع شديد الحيوية لآلاف من الأفارقة الذين يكابدون يومياً عواقب الصراع المسلح. لقد اختتم الاتحاد الأفريقي للتوّ مؤتمر قمته في أديس أبابا. وقد فكّر كثيراً في مسائل السلم والأمن في أفريقيا، وأعلن عام ٢٠١٠ عاماً للسلم والأمن في أفريقيا. وفي الحقيقة، إن هذه المناقشة، في رأي الاتحاد الأفريقي، تشكل مساهمة كبرى في ذلك الهدف، حيث ترمي إلى البحث عن حلول دائمة للصراعات في القارة الأفريقية. وهي قارة ينتشر فيها آلاف الرجال والنساء، بصفتهم جزءاً من العمليات السياسية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، وحيث لا تدخر لجنة بناء السلام أي جهد لضمان أن يصبح السلام واقعاً دائماً في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومرناً لمشاركة جميع الأطراف الفعّالة ذات الصلة، وإبلاغ المجلس بشأن النهج لضمان نهج متّسق ومتكامل في هذا التحوّل الحاسم في مشاركة الأمم المتحدة. وللأسف نفسه، يمكن للدور الاستشاري للجنة أن يكون أساسياً طوال عمر بعثة حفظ السلام.

ويمكن للجنة بناء السلام بالتأكيد أن تؤدي دوراً مبكراً وحاسماً في أربعة مجالات رئيسية. أولاً، يمكن للجنة أن تقدّم رؤية مبكرة لبناء السلام في تصميم واستعراض ولايات حفظ السلام، أو في الانتقال منها. ثانياً، ينبغي أن تكون اللجنة قادرة على تحديد عوامل الاستدامة القطرية المخصصة وتعزيزها.

وهذا أساسي بشكل خاص في النهوض بالجهود المبكرة لبناء المؤسسات وتطوير القدرة الوطنية في مجالات الأمن والإدارة والإثراء الاقتصادي.

ثالثاً، ينبغي أن تتمكّن اللجنة من تحفيز الشراكات المبكرة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات السياسية والاقتصادية الإقليمية والثنائية الفعّالة. وأخيراً، يمكن للجنة أن تضع معايير مقارنة ورصد للتطور من إرساء الاستقرار إلى مرحلة الانتقال والتوطيد، وهو الأمر الأساسي لاستراتيجية انسحاب مستوفية المعلومات لعمليات حفظ السلام.

هذا كله يوضح أنّ على لجنة بناء السلام أن تقدّم إلى مجلس الأمن تقريراً دورياً بشأن التقدّم في بناء السلام في البلدان التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام أيضاً.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن المشاركة المبكرة والمتسقة للجنة بناء السلام في تصميم واستعراض وخفض ولايات حفظ السلام، ستزيد فرص استدامة اهتمامنا الجماعي ومشاركتنا مع البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ويتيغ على

بيانه.

وفي دارفور، فإن التقرير الذي أعدّه فريق بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق، ثابو ميكي، والذي قُدّم إلى مجلس الأمن (S/2009/599، المرفق الأول)، يشمل عناصر هامة لنهج متكامل للخروج من الأزمة وإدارة الانتقال.

والسؤال الذي يُطرح غالباً هنا في هذه القاعة هو كيف يمكن خفض الحدود بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وقد أُثير عدد من الأفكار هنا اليوم بشأن التنبؤ، من المرحلة الأولية لعمليات حفظ السلام، والأعمال من أجل بناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع. وسيكون من المفيد إعادة ترسيخ فكرة معادلة مختلطة، يتم بمقتضاها دعم عمليات حفظ السلام بأعمال كبرى لبناء السلام، تستهدف تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك تهئية الظروف المؤاتية لإنشاء مؤسسات دولة قوية. فقد ثبت في عدد من الحالات أن تمهوي الدولة يفضي عادة إلى تدهور مكوّنات أخرى من الجهاز الاقتصادي والسياسي، وحتى من النسيج الاجتماعي للبلد.

ونحن بحاجة أيضاً إلى التفكير في دور متزايد للأفراد المدنيين في هذه المرحلة، كما أكّد وفد غابون، بما في ذلك حق الرجوع إلى شتات الدول المعنية، بالتعاون مع السلطات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي وقت تظهر فيه علامات عدم الصبر على رؤية ذوي الخوذ الزرق يغادرون بلداناً معينة، من بينها بلدان أفريقية، لا بد لنا من معالجة مسائل الحدود الزمنية، دون التشكيك في الإنجازات في مجال السلام والاستقرار في تلك البلدان.

ويجب أن يبدأ تنفيذ استراتيجيات الخروج والانتقال، على النحو الوارد في الورقة المفاهيمية التي تفضّل الوفد الفرنسي. بمشاورتنا إياها (S/2010/67)، بتحديد ولاية واضحة وذات مصداقية، بغية الحفاظ على هيبة البعثة في

وكما أشار رؤساء الدول الأفارقة في إعلان طرابلس، فإن أفريقيا عازمة على وضع حد حاسم لبلاء الصراع والعنف، وهي تدرك أوجه قصورها وأخطائها، ولكنها مدفوعة بإرادة تعبئة جميع الوسائل والموارد البشرية الضرورية، لاغتنام كل فرصة لتعزيز ودفع برنامج العمل لمنع الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام، فضلاً عن إعادة التعمير بعد الصراع.

لذا، لا يسعنا إلا أن نغتنم الفرصة التي وفرتها لنا ممارسة اليوم، لكي نتشارك الخبرات المتنوعة التي يمكن أن تُثري عمل الاتحاد الأفريقي، الذي اجتاز بذاته عدداً من المراحل الهامة في جهوده لمواجهة تحديات منع الصراعات في أفريقيا، وإدارتها وتسويتها بطريقة شاملة وعالمية. وتشمل هذه الجهود إنشاء مجلس السلام والأمن، وتطوير أطر العمل المعيارية والمؤسسية الضرورية، بما فيها هيكلية السلم والأمن القاريّة، واعتماد العديد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، والإدارة، وسيادة القانون، والديمقراطية، والانتخابات، ونزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، والإرهاب وسياسات حُسن الجوار.

وتشكل تلك الصكوك حصيلة متماسكة من المعايير والمبادئ، التي سيخفف احترامها خطر الصراعات والعنف إلى حد كبير، وسيسهّم في بناء السلام. ونعتقد أن عدداً من عناصر تلك الحصيلة المتماسكة، التي طوّرها الاتحاد الأفريقي، ضروري أيضاً للانتقال الناجح للبلدان الخارجة من الصراع.

وكما يعلم المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي موجود في دارفور، إلى جانب الأمم المتحدة، من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما نشر الاتحاد الأفريقي قوة في الصومال قوامها حالياً ٥٥٠٠ فرد، لحماية مؤسسات ذلك البلد - البلد الوحيد في العالم، الذي لا تقوم فيه دولة ولا مؤسسات منذ قرابة ٢٠ عاماً، والذي تخلّى عنه الجميع تقريباً. فمن الطبيعي، إذن، أنه ينبغي لمنظمتنا أن تهتم بمناقشة اليوم وباستراتيجيات الخروج والانتقال.

كما يعمل الاتحاد الأفريقي على تعبئة الموارد لبلوغ تلك الغاية، وعلى بناء القدرات، بما في ذلك باستخدام المتطوعين.

وختاماً، أودّ مجدداً أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على هذه المبادرة، وأعرب عن الأمل بأن تؤدي مداولاتنا اليوم إلى توصيات تدفع قُدماً بجهودنا الجماعية لبناء السلام في البلدان الخارجة من حالات الأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة.

السيد سيرانو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الاتحاد الأوروبي إلى هذه المناقشة المناسبة التوقيت والهامة. وعملاً بتعليماتكم، لتسريع أعمال المجلس، سأدلي ببيان موجز. وسيتم توزيع النص الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي في القاعة.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود وصربيا؛ فضلاً عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا وجورجيا.

وبناء السلام يوفرّ الجسر الحيوي الذي يُسهم في تهيئة الظروف لسحب بعثات حفظ السلام، وإرساء الأسس لجهود أبعد مدى لتوطيد الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. وتكمن في صُلب هذه العملية جهود لتدعيم القدرات الوطنية، على إدارة الصراع والاستثمارات المبكرة في التعافي الاقتصادي والخدمات الأساسية والمؤسسات الوطنية. وكلما بدأت تلك الجهود في وقت أقرب، كلما أمكن أن تُسهم بشكل أسرع في بناء استقرار بعيد المدى، وفي الحدّ من خطر الانزلاق إلى الحرب.

عيون العامة الذين تخدمهم. ونهجننا تجاه حفظ السلام، بما فيه من خلال لجنة بناء السلام، صامت بشأن هذه المسألة، وقد حان الوقت لكي تقوم هذه الهيئات، سواء كانت عمليات حفظ السلام أو لجنة بناء السلام، بتناول هذه المسألة.

ونعتقد أيضاً، إلى جانب البرازيل، أنه يجب علينا تعزيز مفهوم التنمية، وإرساء الأساس لها خلال مراحل حفظ السلام وبناء السلام. وفي الحقيقة، إن بناء السلام يتطلب تقديم مساعدة مناسبة التوقيت لتلبية الاحتياجات الفورية. لكنّ هناك غالباً صعوبات في الانتقال من المساعدة الطارئة إلى المساعدة الإنمائية الكبيرة. وسيسهم إدخال تلك العناصر المتبكرة في إنجاح أي استراتيجية خروج وانتقال، كما أنه سيمكّن عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام من أن تترك وراءها أساساً متيناً للسلام المستقرّ في البلدان الخارجة من أزمات.

وقد أدرج الاتحاد الأفريقي مفهوم التنمية في نهجه تجاه إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، طُلب إلى اللجنة، في قرار المجلس التنفيذي (VII) 228، إعداد إطار سياسات الاتحاد الأفريقي، بشأن إعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، استناداً إلى الأحكام ذات الصلة من بروتوكول إنشاء مجلس السلام والأمن، وإلى الخبرات المتراكمة في القارة. ونتيجة لذلك، اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي عدداً من المبادرات التي أدت إلى اتخاذ قرار يصدّق على إطار سياسات الاتحاد الأفريقي.

ويعمل الاتحاد الأفريقي أيضاً على إعداد مبادئ توجيهية بشأن عمليات تنقيح السياسات على المستوى الوطني والإقليمي، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الأفارقة، بشأن إعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، وهي ستكون متوافرة للدول الأعضاء الخارجة من الصراع.

بما فيها مكتب دعم بناء السلام، بدءاً بالمراحل المبكرة لبعثة حفظ السلام.

ثالثاً، يحتاج بناء السلام الفعال إلى تنسيق قوي. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام، التي يمكن أن تُسهم في استنباط نهج أكثر انساقاً وتنسيقاً، بما في ذلك من خارج منظومة الأمم المتحدة، وفي صون أطار من المساءلة المتبادلة بين الحكومة المضيفة وشركائها. ويأمل الاتحاد الأوروبي للجلسة المقبلة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وعملية استعراض لجنة بناء السلام، أن تتيح الفرص لتفصيل تلك الصلات وتوثيقها.

رابعاً، لضمان أن يثمر جدول أعمال بناء السلام ميدانياً، من الأساسي أن يدرك الأفراد المسؤولون عن حفظ السلام أهمية هذا العمل الداعم. ويجب وضع آلية تنسيق داخل البلد ذات كفاءة موضع التنفيذ، لتسهيل التواصل الوثيق بين هؤلاء الوكلاء وأفراد حفظ السلام. وبالقدر نفسه، يتوجب على حفظة السلام القيام بدورهم في دعم بناء الثقة بالعملية السياسية وتحقيق الفوائد الأولية للسلام.

خامساً، هناك عنصر أساسي مطلوب للخروج المستدام من الصراع، هو الانتعاش الاقتصادي. وقد شهد الاتحاد الأوروبي ذلك بوضوح في مسارح تفاوت من آتشييه إلى غينيا - بيساو. فحفظة السلام يقومون بدور حاسم في الإسهام في استقرار الحالة. كما يمكنهم القيام بدور صغير، ولكنه هام، بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر، منها القيام بإصلاحات مؤقتة للهياكل الأساسية. ويؤدون أيضاً دوراً رئيسياً في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وفي الدعم الأولي لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية تحسين السرعة والوسيلة التي تعالج بها إعادة إدماج المقاتلين السابقين، بما في

ولمهام بناء السلام في بعثات حفظ السلام - ومنها نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان - دور أساسي تؤديه، وينبغي أن تعزز الجهود الأوسع لبناء السلام. ولدى تنفيذ هذه المهام، يجب تركيز الاهتمام على دعم القدرات المحلية والمجتمع المدني، وتشجيع مشاركة المرأة في عمليات السلام وبناء السلام، وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة. وينبغي بذل جهود خاصة في مساعدة السلطات الوطنية على حماية المدنيين من أعمال العنف.

لقد استمعنا اليوم إلى بيانات من بعض أكثر المختصين والخبراء أهلية رفيعة في هذه المسائل، بدءاً بالأمين العام. وأودّ، بدوري، أن أشاركهم بعض الأفكار المتعلقة بخبرة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

أولاً، يتطلب نجاح جهود حفظ السلام نهجاً شاملاً ووافياً وجامعاً. ولبلوغ هذه الغاية، من الأساسي إجراء تخطيط مبكر وشامل لتكامل حفظ السلام وبناء السلام. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن عملية التخطيط لبعثة متكاملة، وإعداد أطر استراتيجية متكاملة، أدوات أساسية لتنسيق وترتيب أولويات الأنشطة الأمنية والسياسية والإنمائية والإنسانية التي تنفذها الأمم المتحدة.

ثانياً، لا بدّ من أن تؤخذ في الاعتبار مهام بناء السلام في الولايات منذ البداية. وفي الوقت نفسه، يتحتم أن يتيقن مجلس الأمن، بالتعاون مع البلدان المساهمة، من أنّ البعثات محددة الولايات ومجهزة بالقدرات الكافية للقيام بهذه المهام. وينبغي مطالبة بعثات حفظ السلام بأن تشمل، عند الاقتضاء، معلومات عن التقدم المحرز في بناء السلام، في تقييماتها المنتظمة لمهام ولايتها، بغية تحديد الفجوات الحرجة، واستقطاب الاهتمام الجماعي بما لتنسيق الخطوات المستقبلية. وفي هذا السياق، ينبغي إشراك أطراف بناء السلام الفعالة،

وضمن تنسيق الجهات الدولية الفعالة المعنية المختلفة. لكنّ هذه المشاريع لا تكتسب معناها الكامل إلا حين تتلاقى في إطار هدف واحد، قادر على توحيد المجتمع - أي مشروع العيش معاً، بعبارات الفيلسوف الإسباني أورتيغا واي غاسيت. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في إدارة الأزمة والبلدان المتضررة بالصراع سعياً إلى اتباع هذا النهج الشامل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هناك عدد من المتكلمين تبقى في قائمتي. وعليه، أقترح بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ذلك إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين وتلبية الاحتياجات الخاصة للفتيات، التي تشكل مسألة رئيسية في العديد من صراعات اليوم، ولا سيّما في أفريقيا.

أخيراً، وبشكل أساسي، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الملكية المحلية والوطنية لعملية بناء السلام، هي العنصر الأهم الوحيد في تحقيق انتقال ناجح من الصراع. وتقع المسؤولية عن بناء مجتمع مسالم ومستقر على المجتمعات المحلية أنفسها أولاً وقبل كل شيء. ومع بدء أية بعثة لحفظ السلام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركّز على دعم هذه المسؤولية. وهذا يتطلب إعداد استراتيجية تشغيلية لتقييم الاحتياجات وتحديد القدرات والشراكات المحلية، بما في ذلك مع البلدان المجاورة.

إننا نحلّل إدارة الأزمة وعمليات بناء السلام إلى أبعادها الأمنية والسياسية والإنمائية، بغية تنظيم العمل